

The Ottoman Attitudes toward Sanusian Call 1840-1911

المواقف العثمانية إزاء الدعوة السنوسية 1840 — 1911

د. جاسم محمد شطب العبيدي

جامعة كربلاء- كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة

يدور البحث حول طبيعة مواقف السلطات العثمانية إزاء الدعوة السنوسية في برقة وطرابلس كونها واجهة وممثلة للدولة العثمانية ، وتطور هذه المواقف مع الزمن بشكل مرافق لتحول السنوسية من كونها دعوة ينحصر اهتمامها بتعليم العبادات والتأكيد على مكارم الأخلاق إلى الاهتمام بتنمية الجانب السياسي فتحوّلت إلى امارة متباعدة الأطراف ، وتأثير هذا التطور في العلاقة مع الدولة العثمانية ، والتذبذب بين التقارب والتباعد بفعل شكوك السلاطين العثمانيين ، لاسيما من قبل السلطان عبد الحميد ، التي طبعت هذه المواقف بطابعها . كما يتم التأكيد على التعاون وربما التناغم بين الطرفين في مواجهة النشاط الفرنسي في الصحراء . وأخيراً رحيل السلطة العثمانية وبقاء الإمارة السنوسية في طرابلس وبرقة نتيجة لارتباطها بالأرض .

Summary

This topic search in the nature of the relationships between Ottoman authorities in tow Provinces Tripoli and Cyrenaica (Barqa). This political administrative relation developed simultaneously with the emergence of Sanusi Call which was limitation it's interested the logical doctrine into a political one . The Sanusi call became an Emirate with wide borders and had an influence in the connections with Ottoman state. It could be clearly noticed that this connection were affected , positively or negatively by the doubts of the ottoman Sultans, especially in the era of Sultan Abul Hameed II. It is certainly that was a great approach between Sanusians and the Ottoman rule of the time of anti- French opposition in Sahara . This cooperation with the Ottoman remain until the departure of the later who was left Barqa and western Tripoli behind as territories subject to the Sanusi principality .

المقدمة

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يمتاز بها التاريخ العثماني في التاريخ الحديث وكثرة المهتمين به، وعظم أهمية الدعوة (الدولة) السنوسية كونها دعوة إصلاحية تجديدية ذات أهمية في الفكر الإسلامي في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، لم تتل مواقف الدولة العثمانية إزاء هذه الدعوة في مرحلة الحكم العثماني المباشر لبرقة وطرابلس أو ما أصطلح على تسميته الحكم العثماني الثاني وهي مرحلة شديدة الأهمية في تاريخ برقة وطرابلس عندما وضعت الأسس لبناء دول المنطقة ، لم تتل الاهتمام بالعلاقة بين الطرفين من الباحثين لاسيما العراقيين منهم ، وعلى حد علمي المتواضع لا توجد هناك دراسة مستقلة من هذا القبيل⁽¹⁾. ولما توفرت لدي معطيات مناسبة لاسيما الوثائق والكتب المصدرة سأكتب في هذا الموضوع، وسيجري التركيز في هذا البحث على إقليم برقة، لأنه موئل الدعوة السنوسية . فإذا لم أوفق فحسبي إنني اجتهدت .

الدعوة السنوسية

السنوسية هي دعوة إصلاحية مقاومة دفاعية جهادية سميت نسبة إلى محمد بن علي السنوسي الخطابي الإدريسي المستغانمي الجزائري 1787- 1859 الذي ينتهي نسبه إلى السيد عبد الله المحض (الكامل) بن الحسن المثنى بن الإمام الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عليهما رضوان الله وصلاته . وتحوّلت هذه الدعوة التي كانت أشهر دعوة إسلامية في شمال أفريقيا وربما في العالم الإسلامي ، بفضل حنكة زعمائها وعلمهم الغزير وبساطتهم وزهدهم وإيمانهم العميق بقضاء الله وقدره وقدرتهم التنظيمية العالية ، إلى إمارة إسلامية مجاهدة جمعت شتات القبائل المتنافرة المتناثرة على أديم الصحراء الأفريقية الكبرى من وادي النيل حتى شواطئ المحيط الأطلسي وتصدت للاستعمار الفرنسي الضاري بوسائلها البسيطة ، وإيمان قادتها بحتمية انتصار المثل والقيم الإسلامية⁽²⁾. بيد أن أهم ما حققت إنجازاه هو أنها جرّجت الدولة العثمانية من أنفها إلى هذه الأصقاع على الرغم من تقاعس قادتها وأنفة بعضهم وشعورهم بأن هذه المناطق القاحلة لا تساوي ما على للدولة العثمانية أن تبذله من رجال وسلاح وعتاد في سبيل إخضاعها⁽³⁾، ناسين أو متناسين أن فرنسا التي قدمت من وراء البحار من العالم الأكثر تمدناً ، وقدمت دماء رجالها وسلاحها كعربون ودعم دبلوماسيتها التي لا تعرف الكلل ، في سبيل السيطرة على هذه المناطق . ويكفي زعماء الإمارة السنوسية فخراً أنهم رسموا بجهادهم وبمقدراتهم البسيطة حدود دولة ليبيا المعاصرة .

المواقف العثمانية إزاء الدعوة السنوسية 1840 — 1911

رفع السيد السنوسي الكبير مبدأ "الإمامة في قریش" وليس في أحد غيرهم ، ورأى في نفسه بكونه عالم دين سليل البيت النبوي الشريف أكثر أهلية وجدارة من غيره في تولي منصب الخلافة ، بكون "العلماء وارثوا الأنبياء". وانتقد تحلل الموظفين الأتراك وعدم التزامهم بفروض الدين الحنيف وشكك في قدرة دولتهم على جمع شتات المسلمين، كما انتقد ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على مواجهة التوسع الأوربي على حساب الممالك الإسلامية، لاسيما بعد أن استحوذت بعض القوى الاستعمارية الأوروبية (فرنسا) على بعض اقاليم الدولة العثمانية (الجزائر). بل كان يعتقد أن بعض الموظفين العثمانيين أو بعض ممثلي الباب

العالي صاروا يعملون لصالح تلك القوى الطامعة⁽⁴⁾. وكان دائم التصريح بذلك أينما ما يحل ، فضلاً عما لفق على لسانه أو على لسان ابنه محمد المهدي⁽⁵⁾ من قبيل "الأتراك والمسيحيون من ملة واحدة وساقاتهم بضربة واحدة"، وهو أمر لا تسمح به الدولة العثمانية تلميحاً أو تصريحاً ودونه خرق الفتاد. وأنا لا اعتقد (بتواضع شديد) أن كلاماً خطيراً مثل هذا لا يصل إلى أسماع آل عثمان ، لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما أصبح السلاطين يعتمدون في إدارة دولتهم على الوشائيات والأخبار أكثر من اعتمادهم على الحزم والقوة والآراء السديدة وحسن التدبير والإدارة . غير أن ما يدعو إلى العجب أن ذلك لم يؤد إلى الصدام بين الطرفين أو معاقبة السيد السنوسي ألب أو الابن على آرائه على الرغم من عدم جبهه له، ولماذا لم يأخذوه إلى العاصمة اسطنبول ويفرضوا عليه الإقامة الجبرية، كما كانوا يفعلون بمن يشكون بولائه؟ . أما السيد محمد المهدي السنوسي الذي انتقل بالسنوسية من الدعوة إلى الدولة ، فكان من جانبه لا يحب الأتراك الفاسدين المفسدين الذين تحللوا من إداء واجباتهم إزاء الشعوب الإسلامية بكونهم أكبر دولة إسلامية على وجه الأرض . وكانوا يبادلونه عداً بعداء، بيد أن هذا القائد المحنك والمنظم الكبير جعل الاصطدام بالدولة العثمانية من الأمور التي يجب أن تبقى خارج إطار التعامل معها . ومما يسر عليه تلك المهمة أن الباشوات والإداريين الأتراك نظروا دونما أكثرات كبير إلى سيطرة الدعوة السنوسية على قبائل دواخل إقليم برقة ، طالما أدت تلك القبائل ما عليها من فروض ضريبية ، ولم يبدر منها أي تصرف معاد لسلطة السلطان، الذي ربما كان لا يدري أو غير مكترث أن برقة جزء من الدولة العثمانية ، طالما أن الإقليم آمن وتصل وارداته بانسيابية مرضية . و لكن هل وقف ضعف الدولة العثمانية حائلاً دون ذلك، أم أن أموراً أخرى كانت السبب وراء ذلك الإحجام ؟⁽⁶⁾.

لقد كانت صفة التذبذب بين العدا و الإذعان أو التأييد تتحكم بمواقف الدولة العثمانية إزاء الدعوة السنوسية وفق مبدأ الجدل الهيكلي "بوحدة وصراع الأضداد"، عندما يواجه أحدهما خطراً جسيماً يمكن أن يأتي على الطرفين ، لاسيما بالنسبة للسادة السنوسيين تبعاً للمناخ السياسي الذي كان الطرفان يعيشانه ، لاسيما عندما كان أحدهما يواجه خطراً جسيماً يمكن أن يأتي على كليهما، أو على وفق الاتفاق أو التباعد في وجهات النظر بشأن المصالح الدنيوية، لاسيما بالنسبة للسادة السنوسيين⁽⁷⁾. لقد كان لدى الأتراك العثمانيين مشاكل كافية تماماً في أماكن أخرى من الدولة تلهيهم عن التفكير بفرض سطوتهم في إقليم برقة أو طرابلس ، وهم في غنى عن مناصبة دعوة إسلامية عميقة التأثير في أوساط الناس العدا ، واستعداد البدو المحاربين الشديدي المراس الذين تسلموا بجرعات عقائدية إيمانية كافية لأن تدفعهم نحو الاستشهاد ، إذا مس أحد حياض دعوتهم (دولتهم). أما الدولة العثمانية فقد برعت في مسابرة الشعوب وإدارتها باللين تارة وبالقوة تارة أخرى ما وجدت إلى أي من الخيارين سبيلاً، فالذي لا يمكنها فرضه بالسيف يمكنها فرضه بالإقناع ، ولهذا السبب ترك الأتراك الدعوة السنوسية تقوم بدائل البلاد بوظائف عديدة ، هي من مهامهم الأساسية مثل التعليم وفرض العدل وبسط الأمن ، وإلى حد ما جباية الضرائب التي كانت معضلة حقيقة أمام الموظفين العثمانيين⁽⁸⁾.

وأن البدو لا يدفعون الضرائب من تلقاء أنفسهم لأي أحد، مقارنة بما كانوا يدفعونه للسنوسية بتقبل مغاير وعن طيب خاطر يعادل نفورهم من دفع الضرائب إلى الجابي التركي. وما كان بإمكان باشوات بنغازي الأتراك أن ينجحوا في جمع الضرائب لولا تعاون رجال الزوايا السنوسية ،الذين كانوا يرافقون المديرين ومفارز جمع الضرائب إلى شيوخ القبائل الملحقة بزواياهم مستغلين نظرة القدسية التي يحيطهم بها هؤلاء لصالح الأتراك. ومن صالح الأتراك أيضاً أن يحصلوا على الضرائب دون عناء ، وأن يبقوا على علاقات طيبة مع أولئك الشيوخ ، وفي أحيان كثيرة كانوا يبالغون في تقديرهم ، لاسيما من قبل من كان يتمتع منهم بحس ديني أو ثقافة دينية، مما قد يسهم في رفع مكانتهم بين رجال القبائل، بما يزيد على ما تضيفه عليهم مراكزهم كموظفين أن لم يكن أكبر. أما ما قد يحصل عليه رجال القبائل من هذه الثلاثية هو نسبة معينة من الجباية توزع بين أبناء العائلة المكلفة بتلك الجباية . لذا يمكن تسمية الحكم في برقة هو ائتلاف تركي – سنوسي – شيخي قبائلي (سعادي) على حساب القبائل الأخرى . وما وجود شخصيات قبلية سعادية رفيعة تعمل لدى الدولة مثل أبو بكر بو حدوث البرعصي مدير ناحية القيقب ، وعلى الاطيش المغيربي في سرت وسيف النصر في أولاد سليمان في أبو نجيم ، إلا تأكيداً لهذا الائتلاف⁽⁹⁾.

وهكذا كان شيوخ الطريقة السنوسية يستخدمون السلطات التركية لتقوية نفوذهم بين القبائل ، ويستخدمون قدسياتهم بين أبناء القبائل لشكم السلطات العثمانية وتعزيز امتيازاتهم لديها. فالقبائل وشيوخ الزوايا سنوسيون في مواجهة السلطة العثمانية ، التي يجب أن لا تقوى إلى الدرجة التي تشكل فيها خطراً على الطرفين ، وهم مع الموظفين الأتراك الممثلون الشرعيون في مواجهة رجال القبائل . هذا الأمر أدركه السيد السنوسي ، الذي أدرك أيضاً أن ليست من مصلحته أو من مصلحة الدولة العثمانية الاصطدام بها أو إضعافها، بل ظل طيلة حياته مخلصاً في ولائه لسلاطين آل عثمان ، ومن حيث المبدأ ويرى فيهم سلاطين الدولة الإسلامية الأكبر، على الرغم من التردّي الذي كان متحكماً في مفصلها ، وضعف سلاطينها وبعدهم عما يجب أن يكونوا عليه ، فظل معترفاً بسلطانهم الروحي والمادي مساعداً لولاتهم لاسيما في برقة وإن كان ذلك على مضض . في مقابل ذلك نظرت الدولة العثمانية إلى السنوسية ، التي ظهرت في برقة بين القبائل المتمردة عليها بنوع من الوجل والريبة والحذر وربما بعدم الرضا ، وكانت تعد نموها وتطورها من منظمة دعوية إلى إمارة سياسية تحديداً لسيادتها ، لاسيما انها مرت بتجربة طويلة وصعبة مع الحركة السلفية في المغرب، والحركة الوهابية في نجد خلال القرن التاسع عشر، وذلك لخشيته من ان تتحول توجهاتها الإصلاحية سبيل أو بداية لإعلان الاستقلال عن سلطتها⁽¹⁰⁾.

وقد قابل السنوسيون العثمانيين بتجنب التعقيدات السياسية التي قد تؤدي إلى علاقات غير مقبولة معهم ، كما تجنوا المماحكات مع الكيانات السياسية المحيطة بها بكل بحذق ، وكان الإخوان السنوسيون لا يلقون التشجيع من السيد السنوسي الكبير أو من خليفته محمد المهدي في النظر في القضايا السياسية الحساسة أو إحام أنوفهم فيها ، مثل تلك المتعلقة بعلاقتهم بالدولة العثمانية ، لاسيما أن الأخيرة كانت مأخوذة بالوشائيات الأجنبية التي حاولت دق أسفيها بين الطرفين والإيحاء للسلاطين العثمانيين بان وجود هذه الحركة يشكل خطراً على وجود دولتهم . الا ان محمد بن علي السنوسي نجح في كسب ثقة السلطان العثماني الذي أصبح ينظر

بعين الرضا إلى منهج الدعوة السنوسية بتوجيه الدعاة إلى أفريقيا الوثنية ونشر الدين الإسلامي وفرض استئجاب الأمن والنظام المرافق له في ربوعها وفي عموم الصحراء، واقتناع القبائل في برقة وفي الصحراء بدفع الضرائب الواجبة للدولة عليهم بكونهم مسلمين، ومن ثم إرسالها إلى اسطنبول بكفاءة وأمانة ربما تفوق قدرة موظفيها وأمانتهم . الأمر الذي دفعها إلى ترك إدارة الأمور الداخلية للسنوسيين ، الذين فرضوا أنفسهم وسطاء مقبولين من قبل الطرفين فلم يكن الوالي التركي راغباً بل لم يكن قادراً على معالجة قضية من أي نوع تخص العلاقة مع قبائل برقة دون إشراك (الدولة) السنوسية في معالجتها عن طريق شيخ زاوية بنغازي، الذي كان عليه الاتصال بالمتصرف أو الوالي عن كثب ، وكان السنوسيون يؤمنون بالاتصال به بواسطة مبعوث (رقاص) يرسل إلى شيخ الزاوية من قبل زعيم الدعوة في الجغبوب أو في الكفرة (11).

ومن حين لآخر كانت الحكومة المركزية في اسطنبول ترسل مندوباً إلى زعيم السنوسية حاملاً الهدايا التشريفية اعترافاً منها به ومباركة للدور الذي يؤديه في الصحراء، وفي كل مرة كان المبعوث مكلفاً بكتابة التقارير عن الأوضاع العامة في الصحراء، وعندما كان يقفل راجعاً يعود محملاً (ببركات) السيد السنوسي ودعواته للسلطان . وبذلك استفاد الطرفان من هذه العلاقات الطيبة حيث تجنبت الدولة العثمانية قيام الثورات المسلحة ضدها ، وأمنت إداء الضرائب وسير القوافل التجارية، وهما مهمتان وثيقتا الصلة ببعضهما وقد تجران عواقب وخيمة على المتصرف أو الوالي، لاسيما إذا ما تم جرد الإيرادات في اسطنبول واكتشف ذوو الشأن هناك وجود نقص فيها مبعثه إهمال الموظف التركي . وبالمقابل فإن الحركة السنوسية استفادت أيضاً من حالة استئجاب الامن والنظام ، فنشرت تعاليمها ونفوذها في المنطقة وسيرت تجارتها إلى مختلف الجهات (12) .

كانت الأعشار والفروض الضريبية الأخرى هي الأصرة القائمة التي كانت تلقي بظلالها القائمة على العلاقات بين بدو برقة والحكومة العثمانية ، وغالباً ما تجري في ظروف غير مرضية للطرفين، إذ لم يكن البدوي المجبول على الحرية وعدم الانصياع لأحد ، مستعداً تحت أي ظرف من الظروف لإداء هذه الفروض لأي كان عدا الزاوية السنوسية ، كما أسلفنا لذا كان دور الشيخ السنوسي تسهيل هذه المهمة ، وكان من مصلحة كل الأطراف أن يتوفر الأمن والنظام والعدالة ، وتسيير القوافل التجارية . لذا حاول الموظفون الأتراك أن يظلوا على علاقات طيبة مع رجال الدعوة السنوسية ، ومن الملاحظ أنه كلما ارتفع مستوى الموظف التركي الثقافي وقل تعصبه ، أصبح أكثر ميلاً لأن يحترم تعاليم الدعوة السنوسية الرفيعة ، بل أن بعضهم انتسب إليها، فزادهم هذا الانتساب رفعة وتقديراً في أعين البدو يفوق ما كانت تصفيه عليهم مراكزهم في كونهم موظفين عثمانيين ، إن لم يكن أكبر. ومثل ذلك فعل تجار القوافل الصحراوية، الذين كانوا يبعثون بتجارهم مع تلك القوافل فتحولوا إلى سنوسيين بالمطلق . لذا يمكن القول أن الانتماء إلى الدعوة السنوسية لاسيما من قبل عليّة القوم لا يخلو من الأغراض على الرغم من عظمة الدعوة السنوسية ونبيل مراميها (13) .

وكان حرص الزعماء السنوسيين الذين وصلوا إرسال البعثات والوفود إلى العاصمة اسطنبول لتدعيم العلاقات والصلات بين الطرفين ، لا يخلو من الأغراض أيضاً . وتعكس الرسائل المتبادلة بين محمد بن علي السنوسي وولاة الدولة العثمانية في طرابلس الغرب مستوى التقارب والتباعد بين الطرفين ، فقد مرت هذه العلاقات بمراحل عديدة من التقارب والتباعد نتيجة لتطابق المصالح أو تناقضها ، وبلغت أوجها عندما اعتنق الوالي علي عشق باشا 1842-1847م مبادئ السنوسية ، وبايع الامام السنوسي على اخذ التعاليم السنوسية عنه . أو عندما حصلت الطريقة على امتيازات أو هدايا عرفانية إرضائية من الباب العالي أو مبعوثيه ، مقابل دعوات للسلطان بالموقفية والساد وطول العمر (14) .

وعلى الرغم من المرونة العالية التي كان الزعماء السنوسيون يبدونها في تعاملهم مع الموظفين الأتراك، بيد أنهم لم يتحركوا عن أيديولوجيتهم وتعاليمهم الرفيعة قيد أنملة ، ومثال ذلك عندما رد السيد محمد بن علي السنوسي برسالة جوابية على والي طرابلس محمد أمين باشا في 3 شوال 1273 (1856م)، شكره فيها على ما بذله من جهود هو وموظفوه من عناية باتباع السنوسية وحكمها، " اما بعد تحيات فواتحها مكية وتسليمات فوانحها مسكية ودعوات أنفاسها قدسية، وابتهاالات أرواحها أنسية . . . فقد أخذ الجبل الأخضر زخرفه ولاح السرور في أسارير محياه وعطرت الأفق أزهاره ووروده . . . إننا نحن عصابة المهاجرين بحمد الله في عافية نتنازع من نعم الله كاس نعيم صافية ، وما ذكرتم من كونكم إلى لقائنا بالأشواق وأخذكم من عهود الود بأشد وثاق ، فهذا محقق لدينا وواجب المكافأة علينا ، ويؤكد دوام اعتنائكم بنا وبأصحابنا وملاحظاتكم لنا وشفقتكم علينا ، وتوصيتكم أتباعكم على ما يتعلق بمحلنا من خدمة وعمارة وغير ذلك مما لا يقدر على مكافأتكم عليه إلا الله سبحانه هذا مع بعد المسافة . . . نوصيكم وانفسنا بوصية الله للنبيين والمرسلين الأولين والآخرين (ولقد وصينا الذين أتوا الكتاب من قبلكم واياكم أن اتقوا الله) وقال تعالى (أن الله يأمر بالعدل والإحسان) وقال ذو الشمانل الحسنة "عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة) و(الراحمون يرحمهم الرحمن) و (أرحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء) . . . " (15) .

وعلى الرغم من اللهجة الدبلوماسية والأدب الجم الذي تحلى به السيد السنوسي الكبير، إلا أن الرسالة الجوابية التي بعث بها عكست الندبة حملها إزاء الولاة العثمانيين، خلت تماماً من عبارات التبعية التي اعتاد عليها المرسلون لاسيما من التابع إلى المتبوع من قبيل رسالة من عبدكم المطيع ، أو أقبل أعتابكم الشاهانية أو أقبل تراب نعالكم أو شيء من هذا القبيل ، مع كونها طافحة بالشكر لخدمات ربما لم يقدمها الوالي المذكور أو أن السيد السنوسي لم يكن بحاجة إليها . ثم أنفذ السيد السنوسي سهمه بتحويل الرسالة إلى عظة إسلامية من الأرفع شأناً إلى الأدنى. وهو ما لم يسمح به العثمانيون المتعجرون الذين يرون في أنفسهم أعلى شأن من الرعية ، تحت أي من الظروف. ثم أن الوالي ليس بإمكانه أن يتصرف في حالة كهذه من بنات أفكاره فكانت أمثال هذه الرسائل بداية لعلاقات طيبة مع اسطنبول .

ونتيجة لتلك العلاقات فقد نال السيد محمد المهدي السنوسي من السلطان عبد المجيد الأول 1839-1861م في عام 1860م فرماناً جعله أميراً مستقلاً بإمارته ، ففي خطاب موجه من السلطان العثماني إلى جمهرة كبيرة من الوزراء والقضاة والدقتردارين والإداريين في اسطنبول وطرابلس الغرب والحجاز أمر فيه " لما يصلكم توقيع الملك السامي ، ليكن في معلومكم بأن الشيخ

محمد السنوسي أحد مشاهير العلماء والسادة الكبار وأحد كبار مشايخ الطريقة العلية الشاذلية [كذا]، يقيم منذ زمن طويل في الحرمين الشريفين وتوفي في العام الماضي فإن الوكلاء المنصوبين من قبله للإشراف على الزوايا والمدارس التي أقامها وأحيائها في حالة وأثناء رحلاته إلى الحرمين الشريفين وفي الأقطار الحجازية وفي مصر وطرابلس الغرب وأناط بهم مراقبة سير وسلوك المريدين وتربيتهم لا يزالون قائمين بمهامهم وينفذون شروط الوقفيات كالسابق ، وقد أعطيت لهم منشورات بمنع تدخل من طرف آخر ، وبأي وجه من الوجوه ، وفي أي وقت من الأوقات والتعرض خلاف شرط الواقف في شؤونهم وتقديم العون والمساعدة اللازمة لهم من قبل ولائي العظام وغيرهم من الموظفين ، وأن الشيخ أبي القاسم العيساوي زيد إرشاده أحد نواب المتوفي المشار إليه حضر إلى عاصمتي من أجل تسوية بعض الأمور ذات العلاقة بهذا الشأن ، وحاملاً رسالة عربية العبارة من السيد محمد المهدي قائم مقام المتوفي المشار إليه ، وذلك لمنح العيساوي المشرف بالنيابة عنه لنشر العلوم بقرية الرجبان الكائنة في لواء الجبل الغربي وموصى بها في مضبطة الايالة المذكورة⁽¹⁶⁾.

وبعد وفاة السلطان عبد المجيد وتولي السلطان عبد العزيز 1861-1876 أراد السيد محمد المهدي السنوسي معرفة موقف السلطان الجديد من الامتياز الممنوح من السلطان السابق للدعوة (الإمارة) السنوسية . لذا أصدر السلطان عبد العزيز فرماناً جديداً في 25 جمادى الأولى في عام 1286 هجري (1869م) بين فيه المبرر الذي بموجبه أصدر السلطان هذا فرمان . وعلى أية حال فإن فرمان الجديد هو تأكيد للفرمان السابق فجاء بنفس الصيغة والكلمات الموجهة إلى نخبة من الوزراء والولاة والقضاة والقائمقامين ومدراء الأوقاف وغيرهم "لما يصلكم توقيعي الرفيع السلطاني ، ليكن في معلومكم أن السيد محمد المهدي زيد في إرشاده نجل المتوفي المشار إليه، قدم عرضة بمناسبة الجلوس الملكي المقرون باليمن التمس فيها وتمنى بأن لا تعارض الشروط الوقفية والوكلاء المنصوبين من قبل الشيخ محمد بن علي السنوسي للإشراف على سير وسلوك وتربية الفقراء والدرأويش المقيمين في المدارس والزوايا التي أقامها وأحيائها خلال الرحلات التي قام بها إلى الحرمين الشريفين والأقطار الحجازية ومصر وطرابلس الغرب ، وأن تقدم لهم المساعدة اللازمة من ولائي العظام ومن غيرهم من الموظفين " . . . "ولدى مراجعة القيود [السجلات] تبين أنه بتاريخ 1277 هـ أعطي أمراً سامياً بأن لا يعترض [أحد] ولا يتدخل من قبل الآخرين في شروط وقفيات زوايا ومدارس المرشد العظيم إليه في الأماكن المذكورة وأن تقدم المساعدات اللازمة من ولائي العظام وغيرهم من الموظفين وذلك بموجب قرار المجلس العالي وتجديداً لحكم الأمر السامي السابق ، فقد صدر وارسل إليكم هذا الأمر العالي الشأن وانتم أيها الولاة المشار إليهم والقضاة والقائمقامين والمحاسبين والمدرون [كذا] بأن لا يتدخل أحد في أي وقت من الأوقات في شروط وقفيات الزوايا والمدارس السنوسية للمرشد العظيم التي في الأمكنة المذكورة وان تبذلوا المزيد من هممكم وسامي غيرتكم في تقديم المساعدة اللازمة وأن تعتمدوا هذا الرقيم الكريم⁽¹⁷⁾ .

تميزت مدة حكم السلطان عبد العزيز بأنها مرحلة مهمة في تاريخ الإمارة السنوسية التي بلغت أقصى اتساع لها، وبلغ شأن السيد محمد المهدي السنوسي مبلغاً لم يبلغه أحد غيره في برقة أو طرابلس الغرب ، الأمر الذي أثار نظارة الداخلية العثمانية عندما بلغها أن الجغبوب تحولت إلى ثكنة عسكرية ، وأن بها ما يقرب من ثلاثمائة عبد يعملون في صناعة وتخزين الأسلحة والبارود ، فتوجست من الأمر وبعثت منها مبعوثاً في نهاية عام 1883 يدعى حامد أفندي لاستطلاع أمر هذه الوشاية وتقصي الحقائق بشأنها ، وانبرى والي طرابلس كمال باشا 1883-1898⁽¹⁸⁾ الذي استاء من تصرف حكومته فكتب إليها قاتلاً " والحال أن هذه الزوايا مخصصة لتلاوة القرآن ، وتلقين أصول الدين للصبيان وتعليم باقي العلوم للطلاب ، وظهرت فاندتها في تحويل عربان البادية الذين كانوا كالبهائم إلى آدميين ، وعرفوهم شرف الدين والدنيا وعلومهم أصول المذهب والشريعة والطاعة لأولي الأمر، وبهذا خدموا الإنسانية والإسلام والسلام، وهم على أتم ورع وصلاح ، وليس لهم ما يغاير الشريعة وليس لهم أطوار مخالفة للتبعية للخلافة . أما القول بأن الزوايا مجعولة كاستحكامات ، وأن الزاوية الرئيسية في الجغبوب يصنع بها البارود ، فهذا كله كذب وافتراء، وأنها في الحقيقة دار علم وصلاح ، ولا يتوقع أن يجعل فيها في المستقبل شيء من هذا . ولا يمكن أن ينسب لهؤلاء العلماء ما قيل عنهم ، لأنهم نادرو الوجود ومثال العلم ، وعملهم نشر العلم والدين⁽¹⁹⁾ .

يبدو أن ما جاء في هذه الدعوى ليس اتهاماً وإنما حقيقة واقعة ، فكان كل رجل في الجغبوب مزوداً بالسلح بالكمال، وأن عدد ما موجود فيها من السلاح يصل إلى أربعمائة بندقية ومائتي سيف، واربعة إلى خمسة عشر مدفعاً هربت إليها من الاسكندرية عن طريق مرفأ طبرق الأكثر قرباً وملائمة ، فضلاً عما كان مخزوناً في غرفها وهو على العموم كان كافياً لتجهيز نحو ثلاثة آلاف رجل وما يتبعه من الرصاص والبارود المخزن في عشرين غرفة وصومعة⁽²⁰⁾ . وإذا كان والي طرابلس كمال باشا لم يعرف عنه انتمائه للدعوة السنوسية ، لذا أراد مع نبل مراميه أن يدفع عن نفسه تهمة التهاون ازاء نشاط الدعوة السنوسية ، أو أنه لا يدري عما يدور في ولايته ، على الرغم من أن إقليم برقة في هذا التاريخ مستقلاً بصورة تامة عن ولاية طرابلس ، ولكن الدعوة السنوسية في هذا الوقت تمد على مساحات هائلة من الصحراء الكبرى، فإن قائم مقام جالو أوجلة الذي يعاني من تلاشي سلطته السياسية والاقتصادية بكونه المسؤول عن جباية الضرائب في هذه الجهات كما كان يعاني أيضاً من عدم وجود سلطة دينية من أي نوع ، فكان يشعر بالغضاضة من عدم اكتراث سكان الواحات الجنوبية في جالو وأوجلة واجخرة ومرادة بشخصه أو بحكومته، وهي واحات كان الولاء للسنوسية فيها طاعياً ودون منازع . لذا نظم تقريراً مطولاً عن الأوضاع العامة في الواحات والمبلغ الذي وصلت إليه الهيمنة الدينية والاقتصادية والسياسية والقدسية الطوعية ، التي يتمتع بها للسيد السنوسي ، وارسله إلى والي بنغازي علي كمال وهو من الولاة العسكريين الكبار الذين امتازوا بالحزم وحكموا بنغازي لفترتين كانت الأولى بين 1873-1876 والثانية بين 1878-1882، وكان سنوسياً بالدرجة الأولى من اتباع السيد السنوسي، وموظفاً عثمانياً بالدرجة الثانية ، وانبرى بتقنين فقرات ذلك التقرير فقرة فقرة في دفاعه المجيد عن السيد السنوسي والسنوسية⁽²¹⁾ .

وجاء في البند الأول أو الفقرة الأولى من هذا التقرير " تحقق لدينا أنه منذ خمس سنوات أو عشر سنوات جلب أحد صناع البنادق من مصر إلى زاوية السنوسي التي توجد في المكان المسمى بالجغبوب، مقام الشريف الكريم المعروف بالسيد المهدي

الكائنة في أقصى جنوب قطر بنغازي ، وأحيطت جوانبه الأربعة بسور متين مشيد من الحجارة وعرض ببروج محكمة ويقال أن عرض السور يبلغ أربع خطوات (أربعة أمتار تقريباً)، ولم تشاهد مدافع في الأماكن الظاهرة منه ، إلا أنه بها تصنع البنادق وتقام بعض المباني من أجل مطحنة للدقيق ، وبذلك أصبح المكان المذكور يتخذ شكل المدينة " . وعلق الوالي على هذه الفقرة " أن السيد السنوسي قام بتشديد هذه الزاوية وعمر المكان . . . وعنى بغرس النخيل وزراعة غيرها من النباتات ، وأقيم الجدار من أجل وقايتها . أما الطواحين وغيرها تعد من مستلزمات الحضارة والعمران ، وأن هذه يمكن إطلاق عليها دسكرة ، وأما تسميتها بالقلعة فغير ممكن ولا يجوز" (22) .

ويعرض كاتب التقرير في توجيه الاتهامات للدولة السنوسية "إنهم أقاموا لدى أهالي أوجلة وجالو المجاورتين وفي أجزه [انتشخرة] والكفرة ومرادة التي استولت عليها قبائل الزوية وبين غيرهم من أهل الخيام وحتى فزان وبلاد السودان أقاموا وشيدوا في مواقع عديدة واستولوا شيئاً فشيئاً على هذه الأتحاء بنصب لهم وكلاء فيها من الإخوان تحت اسم شيخ الزاوية ، وأن هؤلاء الوكلاء يتظاهرون بالزهد ويلبسون زي أهل الله ويتكلمون عن الأمور الربانية ويسعون إلى استمالة قلوب الناس ونيل محبتهم ويتناقلون سرراً قولهم بأنهم لا يشكون في أن السيد المهدي من آل الرسول وبأنه المهدي المنتظر وأنه لم تبق إلا سنين قلائل لظهوره ، وأنهم ينتظرون وقته المعين وعلى هذا فكل العرب من بدو وحضر ينخرطون بدون تردد في عداد الإخوان ، وهم في كل الأمور مطيعون وله منتظرون " . لقد أصاب القائم مقام في تقرير الحقيقة في وصف دخائل رجال القبائل البرقاوية وموقفهم من الأطروحة المهدوية إلا أن المتصرف انبرى في تسفيه هذا الرأي من وحي معتقده في إمطة الشبهات أياً كانت عن الدعوة التي كان شعر إزائها بالاحترام بالقول " أن حسن الاعتقاد والتوجه للزوايا السنوسية بين القبائل أمر قائم لا يمكن إنكاره . . . إلا أنه لا يوجد بين الأكثرية مثل هذا الاعتقاد في حق السيد المشار إليه في حق ابنه والقائم مقامه السيد محمد المهدي ، ولو فرضنا بعض الجهلاء من العربان بدافع من اخلاصهم للسيادة والحسب والنسب المعلوم يتوهمون ذلك ، فإنه لا يجوز ومن غير اللائق أن تعزى هذه العقيدة إلى كافة الناس ، وأن ذلك يعني تغلب سوء الظن " (23) .

واستمر كاتب التقرير في كيل الاتهامات إلى السنوسيين وهي في واقع الحال اتهامات خطيرة تمس جوهر العلاقة العثمانية مع أهل برقة " أن بعض مشايخ ووجهاء البلد يكتبون له بدافع اخلاصهم ، مستفسرين عن رأيه في بعض الحوادث الكونية [الأحداث العالمية] ، وقد رأيتهم يفتحون جوابه (خطابه) ويمسحون به وجوههم ويقبلونه [قبل فتحه] . أن اعتقادهم بحرمة تبلغ هذه الدرجة " . وأعرب المتصرف عن رأيه في تنفيذ رأي القائم مقام بموافقة على القدسية التي يتمتع بها السيد السنوسي هي أمر جداً طبعي وهي تخلو من أية مضامين سياسية بقوله " لا يستغني عن التعريف أن الكبير والصغير في هذه الدنيا يعظم ويكرم مرشده ، وأن التبرك بالكلام والسلام الذي تأتي به المخابرات والمراسلات الجارية بهذه المناسبة أمر طبعي ، ولم يثبت بالأدلة أن قضية التراسل لها أغراض سياسية " (24) .

واستمر القائم مقام في توجيه الاتهام إلى أهالي جالو و أوجلة والواحات الجنوبية الذي لم يكن اتهام يقدر ما كان واقع حال بقوله "إنهم [شيوخ الزوايا والمساجد] لا يذكرون اسم الحضرة السلطانية في مساجد وزوايا أوجلة وجالو السالفة الذكر بل يكتفون بقولهم اللهم انصر السلطان ولي أمر المسلمين ، وبناءً على تنبيهات العاجز [القائم مقام] المتكررة أصبحوا يصرحون قليلاً ، إلا أن خطباء الزوايا لم يوافقوا على ذلك . . . ويستدل من سير الأحوال أن انقيادهم للدولة العثمانية صوري " . وكالعادة كان دفاع المتصرف عن دعاة السنوسية بتقليل شأن تلك الاتهامات دون نفيها " من المستغني عن التفصيل أن سكان هذه الأتحاء . . . [أناس] سذج . . . وأنهم لا يجهلون فقط اسم السلطان الكريم بل لا يعرفون اسم الوالي والمتصرف ، وجود البعض ممن يقولون أن القرماتيين ذهبوا وجاء مكانهم الترك ، فمن المحقق أن نتيجة مهمة المرحوم السنوسي بدأت القبائل في تعلم أمور دينها ودنياها ، وبهذه الوسيلة تزايد انقيادهم وطاعتهم لحكومتهم المشروعة ، ومن المؤكد أيضاً أن الخطب ليست في المساجد فقط بل في زاوية الجغبوب تقرأ على الدوام باسم الحضرة السلطانية الكريمة ، كما أن مشايخ الزوايا لا يستطيعون السير ضد وضع ومسير الزاوية الرئيسي وأنهم لا يستطيعون مخالفة الحكومة . ولو فرضنا أن خطيباً جاهلاً في أوجلة وجالو ارتكب هذا الخطأ فيجب لفت نظره ومؤاخذته وتاديبه ، أما الصاق تهمة الخيانة أو شق عصا الطاعة العظيمة إلى كافة الرعايا المطيعين فهذا غير لائق شرعاً وعقلاً ومصلحة " (25) .

وفي بند الاتهام الأخير أنفذ القائم مقام آخر سهام كنانته ، وهو لعمرى أشد البنود أهمية فهو يتعلق بالضرائب والأعشار والتبرعات التي كان سكان برقة يقدمونها للزوايا السنوسية ، لاسيما أنه كان في الوقت نفسه جابي ضرائب فضلاً عن كونه قائم مقام تلك النواحي " أن أهالي القضاءين المذكورين و قبائل العربان يعطون في صمت وعن طيب خاطر لزاوية الجغبوب المذكورة - تحت اسم صندوق - ما يعادل ضريبة العشر [أو] حمولة أربعة أو خمسة آلاف جمل من التمر والحبوب ، وإذا ذاع ذلك يقولون إنهم يتصدقون على الإخوان والحقيقة أنهم يدفعون الضريبة " . وكان دفاع المتصرف أو تنفيذ بمستوى الاتهام إذ قال "إنه من قبيل الإخلاص الحسن والاعتقاد المحض ليس في هذه الأرجاء فحسب بل البعض من أهالي مصر وغيرها يعطون ويهدون كميات وافرة من التمر والحبوب باسم النذور والصدقات . وإذا كان إعطاء مثل هذه الأشياء في حد ذاته بعيداً عن التكليف والتكلف فإنه لا يسمع منه تذرير إذ أنه لم يكن من قبيل الضرائب العامة التي تطرح على المساكن والنفوس بصورة مقررة ومقتنة ، بل هو متعلق بحسن إخلاص وبدخل كل فرد ، وأن تسمية ذلك بالضرائب يعد إفراطاً في المبالغة " (26) .

لقد ورد في فرمان السامي الذي أصدره السلطان عبد المجيد الأول لصالح الدعوة (الدولة) السنوسية في 15 ربيع الأول 1277 هـ (1860م) الأنف الذكر إشارة إلى أبي القاسم العيساوي موفد السيد محمد المهدي السنوسي إلى الحاضرة العثمانية ، المكلف بنشر الدعوة السنوسية في الرجبان بالجليل الغربي ، لذا أثنى والي طرابلس عليه في قراره (بيورلدي) الصادر من ديوان الولاية في 25 ربيع الأول 1292 هـ (1875م) الموجه إلى متصرف ودفتر دار وبقية ذوي الشأن في الجبل الغربي أكد فيه على فرمان أنف الذكر "فإن الشيخ العامل العالم الداعي إلى الفلاح والرشاد السيد الحاج بلقاسم أفندي العيساوي عين أعيان أخيار سيدي محمد

بن علي السنوسي الخطابي الادريسي أفاض الله بحر أنواره . . . بيد أوامر من أسلافنا الوزراء العظام ، نشعركم بأنه أتى بفرمان عالي الشأن في تعظيمه وإجلاله وتوقيره . . . كما تشعر بأنه أسس زاوية بقرية أولاد عطية الرجبان باسم استاذة . . . بأن يكون من سائر الأمور رفع مقامه وزيادة تعظيمه . . . أشعر بجريان العفو عنه في جميع المراتب المبرمة والأعشار الشرعية ، وعلى هذا جددنا العفو عنه ، وأن لا يطالب بميري حسب متضمنة الدركتار مع فريد الاحترام . . . ”⁽²⁷⁾

على أية حال مرت فترة سلطنة السلطان عبد العزيز وهي فترة عانت فيها الدولة العثمانية أسوء أيام تاريخها بالضعف والتردي وسوء الأوضاع الداخلية والخارجية ، فتركت السلطات العثمانية الحبل على الغارب للدعوة السنوسية ، فمرت فيها العلاقة بين الطرفين بفترة صفاء . وعندما تسلم عرش السلطنة السلطان عبد الحميد الثاني في نهاية 1876 ، بعد مدة قصيرة قضاها السلطان مراد الخامس في حكم السلطنة ، فكان شاباً طموحاً أراد إعادة بناء السلطنة على أسس وأساليب أكثر جدوى من وجهة نظره ، ولكنه في حقيقة الأمر كان أعجز من أن يقوض ذلك البناء الاقطاعي الخاوي الهرم من أساسه ويبنى مكانه كياناً أكثر ديناميكية وعصرية ، فدخل في وسط حاشية واسعة من الرجال المفسدين الفاسدين في جو مشحون بالمؤامرات والمؤامرات المضادة ، الكل يتجسس على الكل لحساب الكل ، وكان حرياً به أن يعزل نفسه عن هذه الشريحة الفاسدة من أجل تطبيق برنامج الإصلاح ، بيد أن انحنى أمام هذه الرياح الفاسدة ريثما مرت ، وبدلاً من أن يعمل على تطهير قصوره ومراكز إدارة دولته المتهاوية ، انزوى هو أيضاً وراح يدير الدولة بأسلوب الجاسوسية العقيم⁽²⁸⁾ . وأستقبل بحرب ضروس شنتها روسيا القيصرية على الدولة العثمانية ، والتقت في هذه الحرب ارداتان مختلفتان احدهما تريد الحكم بالأساليب العقيمة المستندة إلى نظرية الحق الالهي البالية وفكرة الخلافة الأكثر بلى والأعراف والتقاليد ، والأخرى تريد أن تقتلع هذا الكيان البالي المتعفن من أساسه ، وتقتسم أرضه وشعبه مع من يشاطرها الأفكار نفسها ، وفي النهاية نجحت الإرادة الأولى ، فظل عبد الحميد مترجلاً على العرش العثماني التآرجح ، وفشل الاكسندر الثاني Alexander II في مسعاه بإزالة هذا العرش ، ولم يكن ذلك بجهود السلطان عبد الحميد وإنما بجهود القوى الأكبر قوة والأطول باعاً ، التي كانت ترغب أن يستمر الوضع على ما هو عليه ، ريثما تحين الفرصة لاقتسام هذه الدولة البالية قسمة (عادلة) .

حكم السلطان عبد الحميد الدولة العثمانية نيفاً وثلاثين عاماً ببراعة عجيبة ، معتمداً على الرجال الموالين له ولاءاً مطلقاً (في الظاهر) متخذاً من المخبرين السريين والجواسيس الداخليين وسائل لرصد الطواهر السيئة في دولته ، مؤكداً على أن الإسلام هو الجامع المشترك لعناصر دولته المتنافرة المتباعدة ، تدعمه في ذلك شخصيته المستقيمة المتدنية المؤمنة بقضاء الله وقدره ، لذا أراد الاستفادة من هذا الجانب في تدعيم بناء دولته المتهاكلة بفكرة الجامعة الإسلامية ، فجمع حوله كل من يؤيد هذه الفكرة أو يعمل لها ، لاسيما أولئك الرجال القادمون من أفريقيا أو الذاهبون إليها ، من أمثال رضا بيك أحد أعضاء المجلس الخاص وعبد الله بن زناد المزيني وعبد الرحمن المقبوض الذي كان ينال راتباً من الحكومة العثمانية وعبد الرحيم المحبوب موفد السنوسيين الدائم إلى اسطنبول وعلى كمال باشا ومحمد وأحمد ومحمد الأخضر أبو القاسم العيساوي وعبد العزيز العيساوي وسيدي محمد وحزمة ولدي جعفر والحاج رشيد باشا والي برقة في عام 1886 ، وغيرهم من رجال الطرق الصوفية ومفكرها فكون السلطان عبد الحميد منهم حزباً في مواجهة دعوات الأقليات بالتمثيل البرلماني والتطرف القومي الطوراني التركي المشبع بأفكار الدونمة⁽²⁹⁾ الخبيثة والماسونية الهدامة . ولا أعتقد أن شخصية مهمة مثل شخصية محمد المهدي السنوسي ولا دعوة إسلامية نقية بعيدة عن اهتمامه أو أن أخبارها السارة لم تطرق مسامعه ، وله ولأسلافه أيادي بيضاء لدى قادة الدعوة⁽³⁰⁾ . لذا بعث السلطان عبد الحميد برسالة إلى السيد المهدي السنوسي في 2 ربيع الآخر 1313 هـ (في 22 أيلول – سبتمبر 1895 م) مع هدية سلطانية ذات قيمة معنوية كبيرة منها إحدى عشرة نسخة مطبوعة من كتاب البخاري ، وساعة تذكير بأوقات الصلوات الخمس ، وتضمنت أسس فكرة الجامعة الإسلامية وحقيقة أبعادها وأهدافها والدور الذي يمكن أن تقوم به الدعوة ضمن هذه السياسة . كما تهديداً مبطناً وتذكير للسنوسي بأن الدولة العثمانية هي الدولة الإسلامية الشرعية وما عداها هو تابع لها ، وأن مبرر وجود السيد السنوسي وإمارته هو فقط للذود عن حياضها وإشاعة حقوقها ، و"مثلكم لا يجهل حق الخلافة الإسلامية الكبرى . . . [التي] قد أثبت الله منذ مئات السنين في البيت العثماني العالي . . . وطاعتها [فرض] على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر . . . وهل أنصار الخلافة إلا مثلكم من العلماء الذين يخشون الله ويحبون رسوله صلى الله عليه وعلى آله ، والأمل بصدقكم وديانتكم وطيد ، أن تنفروا من الأعداء وأن تربطوا قلوب الأوداء لمقام الخلافة السعيد رباطاً صالحاً ، شرعياً ، ينتج ودأ دينياً خالصاً"⁽³¹⁾

وربما كانت تذكير للسيد السنوسي بمواقفه السابقة عندما اشتبكت الدولة العثمانية بالحرب مع روسيا القيصرية في عام 1877-1878 وطلب السلطان مساعدة الدعوة السنوسية ، رأى السيد محمد مهدي السنوسي أن الحرب مع روسيا ليست حربه ، وإنه مدخر أتباعه وسلاحه ليوم كربيته في ساحة أخرى ، مؤثراً التزام الحياد الصارم في هذه الحرب وفي غيرها ، ذلك لأن قوته العسكرية والتنظيمية لم تكتمل بعد ، أو لم يشأ أن يقتل أتباعه في حرب غير حربه وفي ساحة غير برقة⁽³²⁾ . الأمر الذي أثار رغبة السلطان عبد الحميد الثاني في نواياه ، وجعله يطلب من وزارة الداخلية العثمانية إلى واليه في طرابلس الغرب ليوافيه بمعلومات عن الدعوة السنوسية ونشاطاتها ، فكان رد والي أنذاك بما يشعر بحسن العلاقة بين والي والسنوسية وطمأنه إلى نواياه وثقته برجاليتها ، ومؤكداً برسائلته التي أرسلها إلى استانبول أن ابرز ما يدور في زوايا الحركة هو تلاوة القرآن الكريم وتعلم اصول الدين الاسلامي وباقي العلوم والآداب⁽³³⁾ . أن هذا الأمر دليل قاطع بأن السيد محمد المهدي السنوسي غير منقاد إلى الدولة العثمانية ، التي لا يمكنها أن تفرض عليه مالم يرد تنفيذه بكونه تابعاً لها ، ولكنه مدرك في الوقت نفسه أن الاصطدام بها لم يكن من مصلحة إمارته البتة ، ولم يكن من شأن السلطان فرض سلطان دولته بالقوة على الإمارة السنوسية ، ولذلك استمرت هذه العلاقة غير الواضحة المعالم تحكم الطرفين .

وعلى الرغم من الشكوك المتبادلة بين الطرفين ونكوص السيد محمد المهدي عن تلبية نداء النصر الموجه إليه من السلطان العثماني ، فقد أصدر السلطان عبد الحميد فرماناً جديداً صادراً منه إلى كل من والي الديار المقدسة عثمان باشا ، ووالي طرابلس

الغرب أحمد راسم باشا ، وحاكم بنغازي موسى الكاظم باشا⁽³⁴⁾، وذلك في 26 ذي الحجة 1300هـ (1882)، لتأكيد فرمانات الممثلة التي صدرت من قبل، التي تؤكد جميعها على امتيازات الدعوة السنوسية بالإعفاءات الضريبية . وفيها إشارة إلى أن فرمان الجديد حتمه انفصال بنغازي عن ولاية طرابلس والتحاقها باسطنبول مباشرة . وفيها أيضاً إشارة إلى المرسوم الجديد الذي صدر من دار (السعادة) بناءً على التماس مقدم من السيد الشيخ عبد الرحيم بن أحمد المحبوب (زيد إرشاده)⁽³⁵⁾. لم يرفض السيد محمد المهدي دعوة السلطان عبد الحميد تلك فحسب، بل رفض التدخل ضد العدوان الفرنسي على تونس في أيار (مايو) 1881، بدفع من إيطاليا التي نالت بذلك العدوان وما أعقبه من فرض الحماية الفرنسية على تونس ، ضربة على صدغها . كما رفض التدخل في الصراع الذي دار بين القائد العربي المصري محمود عرابي الذي اصطدم بالبريطانيين في معركة التل في عام 1882، وهاتان الحالتان كما في الحالة التي قبلهما التي أكد فيها السلطان امتيازات (الدولة) السنوسية كان فيها الطرفان متقاربين جدا⁽³⁶⁾.

كما لم يدخل في الصراع بين محمد المهدي السوداني وخليفته عبد التعايشي ، والحكم البريطاني المصري في عام 1898. وربما كان يعتقد بشكل جازم بأن زمن مهدي هذه الأمة لم يحن بعد ، فأضاف بذلك التدبير إلى حسنات دعوته حسنة أخرى، وهو يحمل في طياته إلى أن زعمائها لا يجيزون استخدام السلاح والعنف في تنفيذ أهداف من هب ودب حتى إذ كانت الدولة العثمانية نفسها . فحافظ هذا الشيخ الجليل على قوة أتباعه وسلاحهم ليوم عصيبة ، إذ كان يعرف بثاقب بصيرته أنه سوف لا يترك في عبادة الله بالطريقة التي يراها مناسبة⁽³⁷⁾ . بيد أنه لم يتمكن أن يشكم ميول أتباعه بشكل تام كما تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن زعيم الانتفاضة العربية أحمد عرابي اتصل بالسيد السنوسي مستجداً وطالباً العون منه عندما شرع بانتفاضته عام 1882م، والظاهر أن بريطانيا علمت بالأمر فتدخلت لدى الباب العالي، ونشطت فصلها في طرابلس الغرب لمعرفة موقف المهدي السنوسي، والرسائل التي كانت متبادلة بين والي طرابلس وولاية بنغازي بتاريخ 16 آب (أغسطس) 1882م تبين أنه لما وصل خبر الانتفاضة شرع العديد من الأهالي من قبائل برقة بالتهيؤ للالتحاق بها متكرين بهيئة حجاج، لكي يغطون عملية دخولهم إلى مصر ، حيث كان القنصل الانكليزي يود التأكد من نية هؤلاء ، والذين بلغ عددهم خمسة الاف شخص تقريباً⁽³⁸⁾.

كان السلطان عبد الحميد ذكي الفؤاد كثير الشك فيمن حوله فضلاً عما كان في أطراف دولته ، مثل أتباع الدعوة السنوسية الشديدة البعد عنه ، لذا فمن واجبه أن يبعث بمن يسبر أغوارها ويعرف كنه رجالها، وهل أن ما يسمعه عنها محض حقيقة أم افتراء . لذا أراد معرفة الحد الذي يمكن للشيخ السنوسي مساندة فكرة الجامعة الإسلامية التي أمل فيها السلطان كثيراً ، لذا أرسل باورانه الخاص صادق المؤيد العظم ، وهو من مواليد دمشق للاطلاع على نشاط الدعوة السنوسية في الجغبوب ، وذلك في عام 1886، فالتقى بالشيخ محمد المهدي، وأبلغه أنه موفد من قبل السلطان الذي أجاز له الإنابة عنه في متابعة الشؤون الدينية في ممتلكاته وحسب ، ولا يسمح له بأن ينصب نفسه حاكماً دنيوياً، أو أن يفكر في إقامة دولة في هذه الأصقاع النائية ، لأنه صاحب السيادة المطلقة ، وأن هذه سيادته واضحة تمام الوضوح في أقاليم الصحراء المختلفة مثل : واحات جالو و أوجلة والكفرة وتبستي وغدامس وغات وغيرها⁽³⁹⁾.

بيد أن السلطان لم ينكر في الوقت نفسه أن هذه الأصقاع معازل مغلقة للسنوسية دون منازع. لذا من الحصافة أن يتفاهم السلطان مع الشيخ بشأن مواجهة الخطر الفرنسي الذي بات يهدد الحدود الجنوبية ودواخل إقليم برقة. وأبدي محمد المهدي تفهمه الكامل لوجهة النظر الرسمية وأهمية مقاومة الخطر الفرنسي الداهم⁽⁴⁰⁾. بيد أن الشكوك العثمانية مازالت تساور السلطان عبد الحميد فبعث رشيد باشا في مهمة رسمية إلى واحة الجغبوب في عام 1307هـ (1889م) لتأكيد بعثة صادق المؤيد العظم والتأكد من صحة الأخبار التي كانت وردت إلى العاصمة بأن الجغبوب هي ثكنة عسكرية وأن غرفها وصوامعها مملأة بالبنادق والبارود والرصاص . فما كان من السيد محمد المهدي السنوسي إلا أن رحب بالوفد الجديد ترحيباً يليق بمقامه بكونه مبعوث الحضرة السلطانية ومن المتعاطفين مع الدعوة السنوسية، وقام وفتح خزائن الكتب في مكتبة الجغبوب الشهيرة قائلاً، هذه خزائننا. فرجع الوفد يحمل دعوات الإخوان للسلطان بالتوفيق وطول العمر، وللدولة العثمانية بالنصر المؤزر على أعدائها⁽⁴¹⁾، دعاء لا يسمن ولا يغني من جوع .

وصار السلطان عبد الحميد يلحظ بانزعاج كبير أن نفوذ الإمارة السنوسية أصبح طاغياً على السلطة العثمانية في عموم إقليم برقة وفي دواخل طرابلس أيضاً. ففي تلك السنة قدم رشيد باشا والي برقة على راس قوة مسلحة إلى الجغبوب متذرعاً بتوجيه دعوة إلى السيد المهدي لزيارة اسطنبول . وبعدها صار الموفدون العثمانيون يتوالون بزيارة الجغبوب حاملين معهم الهدايا للسيد السنوسي ولأركان دعوته وملحفين بالطلب إليه لزيارة اسطنبول . وهنا أدرك أن الأتراك يعدون العدة لنفيه واسرته إلى عاصمتهم ، كعادتهم في تعاملهم مع خصومهم السياسيين⁽⁴²⁾ ، وإنه وصل إلى نهاية المشوار في الجغبوب فكان يردد لمساعديه عقب كل زيارة "زيارة هذا الرجل مريبة " . وكان يعتقد وأتباعه كما يعتقد السلطان والموفدون العثمانيون بأن السيد السنوسي هو رأس الإمارة السنوسية وعقلها المدبر ، وما عداه يأتي ويذهب، لذا رأى كما رأى أصحابه بضرورة الحفاظ على الرأس⁽⁴³⁾. ألفت زيارتها صادق زادة المؤيد العظم باشا ورشيد باشا وبقية الموفدين بظلالها على العلاقة بين الدولة العثمانية والإمارة السنوسية الناشئة ، وكان السيد محمد المهدي يدرك تماماً بأنه ورجاله ودعوته لم يكن له قبل الاصطدام بالدولة العثمانية ، لذا وطن نفسه على الهجرة من عاصمته بعيداً إلى الكفرة البعيدة في عام 1895، وإذا كانت الجغبوب واقعة في منتصف المسافة بين جالو – أوجلة وساحل البحر المتوسط ، وعلى الرغم من قربها من واحة سيوة المصرية ، نظر إليها المصريون على أنها جزء من الدولة العثمانية ، إذا أخذنا بالحسبان أن مصر عثمانية أيضاً ، بيد أنها لم تكن مأهولة بصورة جيدة قبل قدوم السنوسيين إليها ، ولم تقرر تابعيتها بصورة دقيقة . ولكن الكفرة لم تكن عثمانية في أي يوم من الأيام ، ولم تعرف أي نوع من الأنظمة السياسية، ولم يدع ملكيتها أحد .

استمرت رحلة السيد محمد مهدي السنوسي من الجغبوب إلى الكفرة قرابة شهراً ونصف بين الفيافي والقفار وبعد وصوله جاءت الوفود من العرب والتبو للترحيب به ، وفي شوال 1312 هـ (تموز- يوليو- 1895م) وصل محمد بن عبدالله التواتي من الجغبوب يحمل كتب تهنئة من أهلها بسلامة الوصول . ومن جانبه أوفد المرتضى بن أبي خريص يحمل كتاباً منه إلى يوسف سلطان وادي يعلمه فيه بانتقاله إلى الكفرة، كما أوفد (رقاصاً) آخرأ يدعى رقاقة بكتاب إلى زهدي باشا والي بنغازي العثماني⁽⁴⁴⁾ .

كان رحيل السيد محمد المهدي من الجغبوب إلى الكفرة مرحب به من قبل الموظفين الأتراك ، الذين أوفدوا فيما يبدو قائمقام جالو - أوجلة للمشاركة في استقباله وتوديعه عند مروره بالواحة . وعلى أية حال كان بابتعاده إلى الكفرة يتلاءم تماماً مع سياستهم، فالسنوسيون بمن فيهم السيد محمد المهدي رعوية عثمانية أن شاءوا أو أبوا وأن انتقلهم إلى الكفرة يعني مد حدود الدولة إلى تلك الأصقاع سلمياً . وبعد ذلك ليس مهماً من بادر إلى الاتصال بالآخر ، ولكن من الثابت أن ياوران السلطان العثماني صادق المؤيد العظم شد الرحال إلى الكفرة بعد أقل من ثلاثة أشهر من وصول الركب السنوسي إليها في الرحلة المشار إليها ، لتقديم التهنئة أولاً ، ولمعرفة ما إذا كان السنوسيون ودعوتهم مازالوا على العهد بكونهم ركن مهم من أركان الجامعة الإسلامية في أفريقيا ، ولسبر أغوار قادة الدعوة واستعدادهم برفع العلم العثماني على هذه الواحة النائية قبل أن تصل إليها يد الغدر الفرنسي .

وأسمهم رجال الاستعمار الفرنسي⁽⁴⁵⁾ بدفع السلطان عبد الحميد بإرسال ياورانه صادق المؤيد العظم زادة باشا الذي أعرب في مذكراته " أمرت في ليلة يوم الثلاثاء 19 سبتمبر 1311مالية [2 تشرين الأول (أكتوبر) 1895م] بأن أستعد للسفر في ظرف ثلاثة أيام للقيام برحلة إلى وسط الصحراء الكبرى]، وبالتحديد إلى واحة الكفرة التي تبعد مسافة شهر عن مدينة بنغازي وإلى الجنوب منها " (46).

حملت التوجهات العثمانية إزاء الإمارة السنوسية أهدافاً لم تتوافق مع توجهات رجالها تماماً، فقد كان السلطان عبد الحميد يرى أن عليه أن يوجه جهود السيد السنوسي وأتباعه لمقارعة النشاط أو التوسع الفرنسي في صحاري قارة أفريقيا إلى الشمال من خط الاستواء ، بدعم من إيطاليا المطعون بكرامتها من جراء احتلال فرنسا لتونس من جانب لأن رجال الدولة العثمانية مازالوا تحت تأثير الموقف الفرنسي في حرب القرم ونوال فرنسا بموقف حازم أمام الأطماع النمساوية في ممتلكاتها في البلقان ، ومن جانب آخر كانت إيطاليا تخطط لمنع فرنسا من التقدم إزاء إقليم برقة وطرابلس ودواخلهما تحت إي من الظروف، بناءً على ما في نية رجالها باحتلال هذين الإقليمين ريثما تسمح بذلك ظروف الوضع الدولي ، لذا فمن المنطقي جداً أن يتحالف السيد السنوسي معهم في سبيل منع فرنسا من التقدم في الصحراء ، وهو أمر لا سبيل إلى مجرد مناقشته مع السيد السنوسي⁽⁴⁷⁾ .

ومن جانب ثالث كان الفرنسيون ينظرون إلى نشاط الدعوة السنوسية على أنه العقبة الكؤود التي لا يمكن تذليلها بوجه مخططاتها في شمال أفريقيا والصحراء الكبرى . وكتب دوفرييه H.Duverier⁽⁴⁸⁾ قائلاً "من الجلي أنه لن يقيض لنا تفادي الاشتباك مع السنوسية . وسيجد الباب العالي نفسه بدوره أمام هذا الخيار في وقت سابق لنا " (49) . واستمر دوفرييه في هذيانه ضد الدعوة السنوسية فكتب على لسان سيدي الأخضر بن مخلوف أحد السنوسيين المعروفين "الترك والنصارى ملة واحدة وإنني سأقاتلهم معاً وأضربهم ضربة واحدة " ، في إشارة إلى أن العثمانيين الأتراك غرباء عن الأوطان التي حلوا بها⁽⁵⁰⁾ .

وأشار هانوتو Hanotau رئيس وزراء فرنسا إلى ذلك بقوله "لقد لبث السنوسيون زمناً طويلاً لا يرتبطون بعلاقة مع الدولة العثمانية ، غير أن هذا لم يمنعهم من مد حبل الدسانس التي أوقفت بعثاتنا عن كل عمل مفيد لفرنسا في أفريقيا الجنوبية ، ولم يكن الأمر قاصراً على وسط القارة الأفريقية [فحسب]، فإنه توجد بالاستانة نفسها والشام وبلاد اليمن وكذلك مراكز عصابات خفية ومؤامرات سرية تحيط بها أطرافها وتضغط علينا من قرب ، ويخشى أن نعرفلنا إذا ما أغمضنا الطرف عنها" (51) . وبهذا وجه هانوتو إلى الدعوة السنوسية اتهاماً لا لبس فيه، بعد أن نجح الفرنسيون في افساد الطرق الصوفية في الجزائر وتونس بالرشا ، أنهم رحب به السنوسيون، الذين نجحوا في تحجيم التنصير والتبشير في أفريقيا وتخرج منه العثمانيون ، لاسيما في من قبل السلطان عبد الحميد الثاني المجبول على الشك ، الذي كان على استعداد لتقبل الوشائيات ضد الدعوة السنوسية، وتكررت شكوى الأوربيين فصاروا يصفونهم بأنهم أصحاب النفوذ المطلق بين البحر المتوسط وبحيرة تشاد، ونشروا كثيراً مما اختلقوا عن قدراتهم العسكرية والبشرية في زاويتهم الرئيسية والزوايا الأخرى، لاسيما العزيات والنجيلة، وما لهم من قوة عظيمة بلغت عشرات الألوف من رجال وفرسان لدعم فكرة السيد المهدي السنوسي بإقامة إمارة سنوسية ستتدخل أن عاجلاً في صراع مع الدولة العثمانية . وذهبت تلك الفسحة من الحرية أو، إذا شئنا عدم الاكتراث الذي واجهته به الدولة العثمانية الدعوة السنوسية قبل عام 1889.

كان السيد السنوسي لا يرى مبرراً للتعاون مع إيطاليا من أجل إيقاف التوسع الفرنسي في هذه الأنحاء وهو يعتقد أن "ملة المستعمرين واحدة أو أن المستعمرين أخوة " . وكان يخشى الأطماع الإيطالية ، مثل خشيته من التوسع الفرنسي وربما أكثر، أما ماعدا ذلك ، فقد كان التطابق بين الطرفين واضحاً في الجوانب الاقتصادية فقد أشرنا إلى الإعفاءات الضريبية والامتيازات المالية التي حصل عليها السيد السنوسي الكبير من السلطان عبد المجيد وتأكيدها من قبل السلطان عبد العزيز وتأكيدها مرة أخرى من قبل السلطان عبد الحميد، فضلاً عن الجوانب العبادية وتعاون الطرفين في شكم ميول القبائل البرقاوية نحو التمرد وفي غيرها من الأمور .

وصف صادق مؤيد العظم زاده الحفاوة والترحيب الذي لقيهما أينما حل في الصحراء " وكلما سرنا مسافة التف حولنا الناس يسألون من معي [،] هل هذا نائب الخليفة؟ ثم يأخذون في تقبيل يدي وركبتي [،] وأضطر إلى مسايرتهم والنزول عن الحصان ، وليس في الإمكان تلبية دعوتهم وضيافتهم . فكنت أشكرهم وأستمر في رحلتي " . كما وصف وصوله إلى زاوية الكفرة ومقابلة السيد محمد المهدي " وقد قام الشيخ بالترحيب بنا وسألنا عن رحلتنا والمشاق التي لاقيناها . . . وكان معنا في غاية اللطف . . ثم انصرف كل منا إلى مكان اقامته . وبعد بضع دقائق استدعت لمقابلة خاصة وأجرينا محادثة بمفردنا تناقشنا

فيها طويلاً" (52). ويبدو أن صادق مؤيد العظم زاده قدم تقريره إلى كاتب قصر يلدر (البلاط العثماني) على ضوء ما تم تداوله في الخلوة مع السيد السنوسي. ويبدو أيضاً من التقرير المذكور أنه لا ينكر أن الحفاوة التي قبل بها في الواحات والصحاري البرقاوية والدعاء للسلطان بطول العمر، بسبب التفاتته إلى تكريم الشيخ محمد المهدي السنوسي وإعلاء شأنه (53). وكان صادق المؤيد العظم دقيقاً في تقريره المقدم إلى قصر يلدر وهو مطابق تماماً من حيث المنحى مع تقرير قائم مقام جالو- أوجله آنف الذكر الذي صدر قبل أكثر من عقدين من الزمن فأن الولاء للدعوة السنوسية من قبل سكان إقليم برقة كان مطلقاً، وأن ولائهم للدولة العثمانية أو عدمه يحدده شكل العلاقة بين الباب العالي أو قصر يلدر والشيخ السنوسي. فقد جاء في التقرير المذكور أن نزاعاً وقع بين أشخاص من عائلة إبراهيم من قبيلة العواقر السعادية الكبيرة وأهالي جالو، ولجأ الطرفان فيه إلى السلاح وتبادلوا إطلاق النار فتدخل رجال الحكومة بين الطرفين، ولم يعار لهم أهمية واستمروا في تبادل إطلاق النار فوقعت إصابات بين الطرفين، ولم يتمكن أفراد الحكومة الانسحاب إلا بشق الأنفس. وهنا برز دور رجال الزاوية فأمروا الطرفين بوقف إطلاق النار، وامتنل الجميع للأمر، "أنهم كما فعلوا هذه المرة لا يرجعون مطلقاً إلى الحكومة، ولا يرضخون للشرع الشريف والقانون المنيف، إلا إذا أبدى شيخ الزاوية رأيه فأنه يرضون حقاً كان أم باطلاً ويشكرون له رأيه. والخلاصة أن الدولة العلية عندهم بمثابة لا شيء" (54).

ولم يكن ذلك في الإقليم المذكور فحسب بل في إقليم طرابلس أيضاً، فكتب الرحالة الروسي الذي زار طرابلس في عام 1884 في طرابلس يعيش الوالي التركي، ويتركز في البلاد فيلق من القوات البرية، وسفن حربية مدرعة تتهاذى أحياناً فوق المياه الطرابلسية ولكن الحاكم الفعلي للصحراء الواسعة في البلاد ليس الموظفون الأتراك ولا الباب العالي، بل شيخ الجمعية السنوسية المستتر الشديد القوى مهدي الجغبوب الأعظم ومرابطوه بواسطة شبكة من الزوايا التي تمثل القوة السنوسية المنتشرة على مساحات الإقليم، أكثر من تغطيته بشبكة المؤسسات العسكرية أو الإدارية التابعة للباب العالي. وتأكيذاً لما ذكره فقد ذكر لنا مسلك حشد من الناس احتشدوا بمناسبة أحد الأعياد الدينية في مدينة طرابلس حول المسجد الكبير فيها "وعند انتهاء الصلاة في الجامع خرج الحاكم [العثماني] فركب حصانه وانطلق إلى قصره تشييعه حاشيته وجنوده ولكن الجمع المحتشد لم يخطر له حتى مجرد التفكير بالتفرق وهو ينتظر الوكيل [الشيخ السنوسي]، حتى إذا ظهر اشتعل الناس وأبدوا مظاهر أشد ألوان البهجة وتصاعدت الهتافات والتحيات... ورأينا كيف خر كثير منهم على وجوههم عند مروره وبسطوا أيديهم طالبين الدعاء والبركة وأخيراً راحوا يهرولون وراء الجحش الأبيض الذي يقل ممثل المهدي السنوسي، ورأينا بأمر أعيننا من هو الحاكم الفعلي لكل طرابلس والصحراء" (55). ترى ماذا يفعل هؤلاء عند رؤية المهدي السنوسي نفسه؟.

وعلى الرغم من أن بدو إقليمي برقة وطرابلس وحضرهما ينظرون إلى الموظفين الأتراك (العثمانيين) دونما اكتراث كبير وربما بكراهية، لأن مرأهم مرتبط دائماً بالتعسف في جمع الضرائب والعشور وفروض الضيافة وغيرها من مظاهر التسلط الأخرى، فضلاً عن مسلك هؤلاء الشائن في كثير من الأحيان بسبب التعالي العنصري عليهم أو مجاهرتهم بشرب الخمر أو الإفطار في رمضان وغير ذلك، إلا أنهم ينظرون بقدسية كبيرة للسلطان العثماني عبد الحميد لكونه ولي الأمر، ولارتباطه بفكرة الجامعة الإسلامية آنفة الذكر، تلك الفكرة التي تدغدغ مشاعرهم الدينية، دون معرفة معمقة لدواعيها وأهدافها، لاسيما من قبل أولئك الذين يدركون شيئاً قليلاً من الثقافة. فقد ذكر صادق المؤيد "أن الشيخ المذكور [محمد المهدي السنوسي] وكذلك مريديه والمنسويين لهم كلهم مخلصون أعظم إخلاص للخلافة العظمى ولخليفة المسلمين... [وهو] يقرأ الدعاء والفتاحة في كل الزوايا لدوام صحة وعافية حضرة الخليفة ولنصرته، في كل يوم بعد صلاة الصبح... وأن العربان يؤكدون الطاعة والانقياد لأمير المؤمنين والدولة العلية واجباً شرعاً وعقلاً"... وأضاف أيضاً "بل كنا نسمع الهتافات من وراء جدران المنازل ومن فوق السطوح، الله ينصر السلطان، ولم أستطع أن أمسك بضعة دمعات من دموع الفرح لشدة تأثري" (56).

وكان جزء من أهداف الدولة العثمانية ذات العلاقات الدولية المتشابكة، إزاء الدعوة السنوسية أن تستخدم هذه الدعوة في مد سلطتها ونفوذها إلى أجزاء بعيدة في قلب القارة بكونها دعوة غير مدنية لأحد. لذا فقد حمل صادق المؤيد العظم معه إلى الكفرة أعلام عثمانية لغرض رفعها على تلك الأنحاء (57)، في حين لم يفكر الأتراك قبل ذلك من مد نفوذهم أو سلطتهم إلى تلك الأصقاع، بل لم تكن لديهم القوة الكافية أو الجراءة لتطبيق معاهدة عام 1890 بين فرنسا وبريطانيا بشأن تقسيم الصحراء الكبرى وتحديد مديات الهنترلاند (الدواخل) البرقية الطرابلسية، وفصلها عن الهنترلاند الجزائري. وكان العثمانيون يتذرعون بأنهم لا يريدون مد سلطتهم على مناطق الهنترلاند البرقية الطرابلسية خشية أن يغضب ذلك الأمر السيد المهدي السنوسي (58).

واستمر التدبذب في العلاقات بين الطرفين بين تقارب وتباعد فلم تتمكن الإدارة العثمانية من فرض أي من الفروض الضريبية أو الإدارية إلا من خلال الزوايا السنوسية، ففي عام 1895 قتلت مجموعة من عشيرة طامية البر عصابة جابي ضرائب يدعى عبد الرحمن الكاتب، لأنه أراد تحصيل الضرائب بشكل مباشر وليس عن طريق الزاوية السنوسية. وتمت تسوية حالة القتل هذه بموجب العرف القبلي وليس عن طريق قوانين الدولة تحت إشراف رجال الدعوة السنوسية. وفي عام 1898 رفضت قبيلتنا البراعة والدرسة السعادية قطع أشجار السرو من أراضيها لأجل مد أعمدة التلغراف، رغم أن أراضيها كانت من ممتلكات الدولة العثمانية، ولم تسوى المشكلة إلا بدفع الدولة لأثمان الأشجار، شريطة أن يتم قطعها من قبل البدو بواسطة سنوسية بالطبع (59).

وفي ولاية أحمد طاهر باشا 1904-1905 حاول هذا تحصيل الضرائب الواجبة على غلات البدو بما في ذلك ممتلكات الزوايا السنوسية، بموجب تعليمات وصلت إليه من اسطنبول، وكانت النتيجة أن رد البدو جباة الضرائب على أعقابهم، فكان ذلك مبرراً لإعفاء الوالي من منصبه. وفي عام 1908م، حاول العثمانيون فرض ضريبة على غلال الأراضي التابعة للزوايا السنوسية، فكان ذلك مدعاة للجميع إلى عقد اجتماع موسع حضره شيوخ الزوايا ومئة وخمسون شيخاً على رأسهم عمر بو رقية الدرسي في زاوية الحنية، وفيه قرر المجتمعون، ألا يدفعوا ضريبة للحكومة العثمانية حتى يسحبوا ضريبتهم الجديدة. ويبدو أن العلاقات

بين السلطة العثمانية والمجتمع المحلي في برقة ازدادت توتراً بعد ثورة اتحاديين في عام 1908-1909م وخلع السلطان الخليفة عبد الحميد الثاني والقضاء على فكرة الجامعة الإسلامية وإصدار الدستور العثماني غير المرحب به من قبل السنوسيين والقبائل البرقاوية ، واتفق الجميع أن يصار إلى عقد اجتماع موسع في اسطنبول لتسوية تبعات فترة السلطان عبد الحميد ، ومنح زعماء الطريقة السنوسية الاستقلال الذاتي بشرط أن يعترفوا بتبعية السيادة العثمانية، وحرية السلطة العثمانية بفرض سيطرتها على الأراضي المهدة من قبل الاستعمار الفرنسي ، لذا اتفق الطرفان على رفع الراية العثمانية على واحة الكفرة على أن يكون القائمقام من اصل سنوسي برقاوي ، بينما رفضت ذلك على واحة الجغبوب حتى هذا الوقت (60).

يبدو أن موقف رؤساء الإمارة السنوسية المتشنج ازاء طلب الأتراك بفرض السيادة العثمانية على واحة الجغبوب، والأكثر تساهلاً ازاء مطلبهم بفرض تلك السيادة على الكفرة سببه أن الجغبوب هي أرض مصرية بموجب ادعاءات المصريين المدعمة بالخرائط والوثائق، وهي قريبة من واحة سيوة ولم تكن في يوم من الأيام تابعة لإقليم برقة أو طرابلس قبل الإطاحة بالسلطان عبد الحميد وإعلان الدستور (61) وقد أشرت إلى ذلك في الصفحات الفارطة. ولقي الدستور استقبلاً فاتراً في بنغازي ودرنة وفي طرابلس أيضاً ، ولقيت محاولة الاتحاديين بفتح فرع لهم في بنغازي معارضة صعبة على التذليل، وكان نائباً برقة في مجلس المبعوثان العثماني وهما عمر بن منصور الكيخيا ويوسف بن شتوان ، معادين لتوجهات الاتحاديين العنصرية الطورانية ، ولكن على العموم لم يكن امام السنوسيين والعثمانيين بد من أن يتأزروا ازاء الخطر الفرنسي العاتي القادم من الجنوب، فاتفقوا مع حاكم بنغازي مراد فؤاد بك 1910 -1911 على اختيار كيلاني الإطيش وهو من عائلة سنوسية في قبيلة سنوسية بارزة فأرسلت معه راية وبضعة جنود قائمقام لقضاء الكفرة . أما الجغبوب فلم يدعن السنوسيون إلى طلب الحكومة العثمانية بفرض عانديتها إليها إلا بعد أن أنزل الايطاليون جنودهم في بنغازي وطبرق في أيلول (سبتمبر) 1911، عندها بعثوا قائمقاماً عليها وهو الحسين بن أبي بكر بو حدوث البرعصي ورفع الراية العثمانية عليها لأول وآخر مرة ، وركزوا فيها بضعة أفراد من الشرطة تحت إمرته ، وبقي بو حدوث في منصبه حتى زيارة أنور باشا الفريدة والمثيرة للواحة المقدسة لتنظيم المقاومة ضد الغزو الايطالي في عام 1912 (62).

وعلى العموم لم يكن السنوسيون حيايين بين العثمانيين ومنافسيهم الأوروبيين في الصحراء ، ففي 1910 أيضاً طلب التبو حمايتهم من التهديد الفرنسي واستحداث قضاء خاص بهم ، لذا أنشأ العثمانيون قضاء تبو رشادة (الصخور) في التبتسي وعينو عثمان بك وهو طبيب عثماني في حامية فزان قائمقاماً فيها، ثم أسست تكتة بارداي في إقليم بوركو بدفع من مقدم الزاوية السنوسية محمد بن عبد السني الذي قال مخاطباً الأتراك " يجب عليكم حماية المسلمين من الإساءة " (63) . وعلى العموم كان السنوسيون متحمسين لسحب الأتراك العثمانيين إلى إقليم بوركو، من أجل تدريب المقاتلة وتغطية تهريب السلاح إليهم. لذا أخفق الفرنسيون في جهودهم في السيطرة عليها في أيلول(سبتمبر) عام 1910، عندما تصدى لهم ما يقرب من 200 مسلح سنوسي وسجلوا عليهم نجاحاً مؤقتاً، ولكنهم مدركون تماماً أن لا قبل لهم بالفرنسيين مالم تساعد الدولة العثمانية، وفعلاً تحرك قائمقام تبو رشادة مع النقيب رفاقي بك لتأسيس الحكم التركي الفعلي في بوركو في 22 حزيران(يونيو) 1911، رغم احتجاج الحكومة الفرنسية على أن الدولة العثمانية استولت على أراضي تقع ضمن التراب الفرنسي. !! وحشد رؤساء الزوايا السنوسية وأتباعهم تأييدهم للحكومة العثمانية ، وبلغت القوة السنوسية العثمانية Yan التي لا تبعد أكثر ستة كليومترات إلى الجنوب من عين غلاك(غلاقة) حاضرة الإقليم في أيلول(سبتمبر) عام 1911 (64).

وفي معرض رده على احتجاج حاكم منطقة تشاد الفرنسي العقيد لارجو، بين العقيد رفاقي بك لحكومته في 18 كانون الأول (ديسمبر) 1911 بأن قبائل بوركو كانت تدفع الضرائب منذ مدة تتراوح بين 15 – 20 عاماً إلى الشيخ محمد المهدي، الذي كان يحكم من الكفرة بالنيابة عن العثمانيين، وكان يقرأ الخطبة باسم السلطان العثماني ، أما الآن فهم يدفعون ضرائبهم للسلطان العثماني . وكانت المحاولات التي قام بها الأتراك حول التبتسي تستهدف مد النفوذ العثماني إلى هذه المناطق ، وسجل العثمانيون بمساعدة رجال الزوايا السنوسية نجاحاً باهراً وهو في حقيقة الأمر يمثل نموذجاً للتعاون السنوسي العثماني (65) . وكان ممكناً للعثمانيين والسنوسيين الاحتفاظ ببوركو والتبتسي وجانت وجزء من وادي بموافقة الحكومة الفرنسية ، إلا أن اندلاع الحرب الإيطالية التركية وما تلاها من حرب البلقان التي جاءت على المشروع العثماني السنوسي في الصحراء برمتها ، فتوقف الفرنسيون على مسافة بعيدة جداً عن الكفرة وتركوا تحديد الهنترلاند البرقاوي الطرابلسي للطارئ الجديد وهي إيطاليا، التي لم تتمكن من فرض سيطرتها على واحات الجغبوب والكفرة إلا في ثلاثينيات القرن العشرين .

وكان بإمكان العثمانيين الاحتفاظ بالهنترلاند الطرابلسي البرقاوي إلى النقطة التي تراها فرنسا مناسبة لمصالحها ، وكانت الأخيرة جادة في دعم الدولة العثمانية في الوقوف أمام مطامع إيطاليا قبل 1900 وهو العام الذي أطلقت فيه فرنسا يد إيطاليا في الممتلكات العثمانية في شمال أفريقيا(إقليمي طرابلس وبرقة) . ويبدو أن مواقف القادة السنوسيين بوجه مخططات فرنسا في الصحراء كان له الأثر السيء في العلاقات الفرنسية العثمانية . وأدرك الايطاليون في وقت مبكر هذا الأمر، وأن ليس بإمكانهم إداء دورهم في شمال أفريقيا قبل احتواء هؤلاء السنوسيين الذين حنكتهم التجارب، لاسيما في برقة ، ففي عام 1881 حاول الرحالة والمستكشف الايطالي مانفريدو كامبيريو فضلاً عن أعماله الكشفية التقرب من رجال الدعوة السنوسية وكسب صداقتهم بالنيابة عن سياسيي بلاده (66) . وفتح الايطاليون في عام 1880 أول مكتب تجاري لهم في بنغازي، ومارس العملاء الايطاليون الذين انتشروا على مساحة الدولة العثمانية نشاطهم التخريبي في برقة تحت مسموع ومرأى الحكومة الإيطالية وبتشجيع منها ، فكلفت توغيني Tugini أحد العاملين في القنصلية الإيطالية في القاهرة بإعداد دراسة مفصلة عن السنوسية ، فقدمها إلى وزير خارجيته في نيسان(أبريل) 1901 تضمنت معلومات دقيقة عن تعاليمها وكيفية انتشارها وأهم زعمائها . فنالت تلك الدراسة استحسان الوزير المذكور (67) .

كما حاول بعضهم إيهام البرقاويين بأنهم مهتدون إلى اعتناق الدين الإسلامي بعد أن عرفوا فضله . . . !!، وعمل رجال مصرف روما بتوجيه من الماركيز سلفا غوراجي Selfa Goraggi الوكيل الدبلوماسي في القاهرة في عام 1902 باتجاهين ، كان الأول التقرب من شيوخ الدعوة السنوسية ورجال القبائل وإغرائهم بالأموال والتحالف معهم ضد السلطة العثمانية . وعملوا في الاتجاه الثاني ، دون نجاح يذكر بدق أسفينهم بين الدعوة السنوسية ورجال القبائل بإثارة النزاعات والصراعات بين الطرفين للتقليل من هيبة الدعوة السنوسية أمامهم ، ووصم تعليمها وتعاليمها بالتخلف . وأن السنوسيين جادون في جرهم إلى حرب لا قبل لهم بها مع إيطاليا التي سوف تحمل لبلدهم الهدوء والازدهار وللسكان مستوى معاشي رفيع⁽⁶⁸⁾ .

بيد أن هذه الجهود والأموال التي بذلت في هذا السبيل ذهبت سدى ، وفي هذا الشأن كتب بارودي عضو المجلس الاستشاري لمصرف روما ، أن السنوسيين هم العقبة الكأداء في سبيل بعث أمجاد روما في هذه البلاد (المتوحشة). ولكنه لم يستبعد نجاح خطة إبعاد رجال القبائل والسكان عن التعلق بالدعوة السنوسية⁽⁶⁹⁾ . وكتب فولبي وهو أحد عملاء إيطاليا ورجالها في تذليل المصاعب في إقليمي برقة وطرابلس إلى رئيس حكومته القومي المتطرف جيوفاني جيوليتي Giovanni Giolitti الذي تسنم منصب رئاسة الوزارة أكثر من مرة ، وكان هذا الأخير يعتقد أن موعد غزو طرابلس وبرقة قد أزف في حدود عام 1909 ، كتب قائلاً من الخطأ الاعتقاد بأن رجال القبائل ، الذين ما تخلوا عن سلاحهم يوماً ، ولا يمكن فصلهم عن السنوسيين، ويجب أخذهم بالحسبان عند تقدير قوة الجيش العثماني في برقة وطرابلس . وكتب آخر أن الوطنيين الملتفين حول الدعوة السنوسية لا يضمنون بأنفسهم دفاعاً عن بلدهم إذا وقع الخطب ، وأصاب أولئك العملاء بتقديراتهم حقيقة العلاقات القبلية السنوسية العثمانية⁽⁷⁰⁾ .

لذا عملت المخابرات الإيطالية بإثارة الشحنة والتناقض بين العرب والترك والعرب والأمازيغ والعرب والتبو ، وصدرت التعليمات إلى رجال المخابرات، فولبي ونوغارا وغراسو بإيهام السلطات التركية العليا بأن الدعوة السنوسية جادة في التآمر على حكمهم، وهي قائمة باستعداداتها لطرح السيادة التركية عن إقليمي برقة وطرابلس، وتحقيق الاستقلال في حكمها للبلاد، لذا على الأتراك إذا ما أرادوا بقاء سلطنتهم على العرب، عليهم القضاء على الدعوة السنوسية. ثم التفت جوليتي إلى فارا وفوضه الاتصال بزعماء الدعوة السنوسية، وبسط وعوده لهم بالدعم اللامحدود إذا ما تزعموا خروج العرب على الأتراك العثمانيين، دون نجاح يذكر، فكتب فارا إلى حكومته أن العلاقات بين السنوسيين والعثمانيين أصبحت أكثر قوة، ويستحيل على رجال إيطاليا النفاذ منها لتحقيق مراميهم.

كما لم ينجح الإيطاليون في الحط من قيمة الدعوة السنوسية في أعين رجال القبائل والسكان المحليين في برقة ، ولهذه الغاية شكك الإيطاليون بالتعاليم الدينية للسنوسيين⁽⁷¹⁾ . ولما وقع الغزو الإيطالي تدافع الرجال ، شيوخ ورجال قبائل وشيوخ سنوسيون ورجال سلطة عثمانيون للذود عن طرابلس وبرقة ، وذهبت تحت دعاوى الجهاد كل الاحن والثارات القيمة وهول قادة السنوسية من سوح الجهاد ضد فرنسا في حوض بحيرة تشاد إلى ربوع الجبل الأخضر وضواحي بنغازي والظهر الأحمر(الحممر) وكريم القرباع في درنة وطبرق وطرابلس شارع الشط وبئر بوهادي وغيرها .

الخاتمة

بعد هذا الاستعراض يمكن القول أن السنوسيين الذين كانوا يرون بأنفسهم أكثر جدوى وقدرة وأحقية في ان يكون لهم دور في حكم العالم الإسلامي أو على الأقل أجزاء منه لانتمائهم إلى الدوحة النبوية الخالدة ، ولأنهم أهل بيت علم ، وهما مبرران لا يرى فيهما العثمانيون داعي لأن يتبوأ من يحملهما مكانة سياسية محددة ، لأن الدولة العثمانية القائمة على السيف الحامية والممثلة للمسلمين على وجه الأرض ، وهي التي لم تتمكن من حماية الجزائر وتونس ومصر والسودان والصحراء الكبرى ، بيد أنها رأت لاسيما من قبل السلطان عبد الحميد الثاني الذي اتخذ من فكرة الجامعة الإسلامية الموحدة من جمال الدين الأفغاني ، في السيد السنوسي عراب ومساعد قوي في طرابلس وبرقة لهذه الفكرة كما رأى في جهوده وسيلة لتوطيد الحكم العثماني في الأقاليم التي تنتشر فيها الدعوة السنوسية وسبيل لنشر النفوذ العثماني في الصحراء الكبرى دون تحريك الدولة العثمانية جيشاً ، لذلك زاد من مراقبته وأجزل في عطائه . أما السيد السنوسي فليس أمامه سوى أن يتصرف بشكل برغماتي ، إذ تحاشى قدر إمكانه الاصطدام بالدولة العثمانية بل أثر التعاون معها في مواجهة الدول الكبرى ، واتباع سياسة الابتعاد في جوف الصحراء تحاشياً للاصطدام بها . وفي ذات الوقت كان السيد السنوسي يقدم خدماته إلى الدولة العثمانية بمد نفوذها في الأصقاع التي يبلغها .

ويمكن القول كانت سياسة الطرفين في حالة توحيد وتناقض في آن واحد في السياسة الداخلية وفي حالة تناغم تام في السياسة الخارجية ، فكان السيد السنوسي ينفذ السياسة التي لم تتمكن الدولة العثمانية تنفيذا بسبب تشعب وتشابك علاقاتها الدولية ، في حين لم يكن السيد السنوسي مديناً لأحد ، لذا فقد كان يتصرف بحرية أكبر في تعامله مع الدول أو مع الكيانات السياسية أو الدينية الأخرى . وعلى أية حال فقد رسم السنوسيون بجهودهم وجهادهم وأمانتهم وقديسيتهم حدود دولتهم ، لاسيما بعد أن رحلت الدولة العثمانية عن طرابلس وبرقة وتركتهم في مواجهة جيش ضاري هو الجيش الإيطالي .

الهوامش

(¹) يبدو أن هناك دراسة مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة الموصل ، من قبل طالب محمد علي محمد عفين ، الحركة السنوسية وعلاقاتها بالقوى الإقليمية والدولية 1841-1912، لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث ، في عام 2006. فتناول العلاقات مع الدولة العثمانية ببضع صفحات ، كلها بحاجة إلى إعادة نظر .

²(Edmund Burke III , "Understanding Arab Protest Movements", Arab Studies Quarterly , Vol.8 , No.4, 1988,p. 336-338.

- (3) ومن هؤلاء أحمد راسم 1881—1883.
- (4) محمد بن علي السنوسي ، الدرر السنية في أخبار السلالة الادريسية ، المجموعة المختارة (مانشستر، 1990)، ص 183 ؛ محمد بن علي السنوسي ، إيقاظ الوسنان للعمل بالسنة والقرآن ، المجموعة المختارة (مانشستر ، 1990)، ص 8 ؛ أنظر كذلك أتوري روسي ،ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911، ترجمة خليفة محمد التليسي ، (بيروت، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية 1991)، ص 462؛ أنظر كذلك : N. A. Ziadeh ,Sanusiyah, A Study of a Revivalist Movement in Islam (Leiden,1958).
- (5) محمد المهدي المولود في كهف في ماسة بالقرب من الزاوية البيضاء في الجبل الأخضر في إقليم برقة تشرين الثاني (نوفمبر) 1844 (في نهاية شهر ذي القعدة 1260 هـ) . وأطلق عليه والده اسم محمد المهدي تيمناً باسم مهدي هذه الأمة . اما أمه فهي بنت سيدي أحمد بن فرج الله الفيتوري من قبيلة الفواتير المرابطة في مدينة زليتن . وتلقى تربية دينية علمية في حياة والده وبعد مماته فنشأ زعيماً على جانب كبير من الأهمية والحنكة السياسية ، انتقل بالسنوسية من كونها منظمة دعوية إلى إمارة ضاربة الأطناب تمتد على رقعة هائلة من شمال أفريقيا , وتوفي في إقليم غورو في شمال شرق بحيرة تشاد في يوم الأحد 24 صفر 1320 الموافق (2 حزيران – يونيو – 1902م) قبل بلوغ الستين من عمره المبارك ودفن في زاوية التاج التي بناها في الكفرة . أنظر محمد الطيب الأشهب ، المهدي السنوسي (طرابلس، 1952)، ص 74—87 وما بعدها ؛ محمد فؤاد شكري ، السنوسية دين ودولة، (بيروت، دار الفكر العربي ، 1948)، ص 32—33، 56.
- (6) (E. E. Evans – Pritchard ,The Sanusi of Cyrenaica(London, 1949) , p. 106.
- (7) شارل فيرو ، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الاحتلال الايطالي ، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي ، الطبعة الثانية ، (بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1983)، ص 525.
- (8) E. E. Evans-Pritchard ,op. cit., p. 94-95.
- (9) Ibid., p.95.
- (10) حميدة ، علي عبد اللطيف ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830—1931 ، (بيوت ، 1995) ، ص 126 ؛ جمال الدين الشيال ، محاضرات عن الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الاسلامي الحديث ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية، 1957م) ، ص 69 - 71 ؛ محمد علي محمد عفين ، المرجع السابق ، ص 106 .
- (11) نيقولا زيادة ، برقة الدولة العربية الثامنة ، (بيروت ، 1950)، ص 74—75 .
- (12) المرجع نفسه ، 74 — 75 ؛ جمال الدين الشيال ، المصدر السابق ، ص 69 - 71.
- (13) E. E. Evans-Pritchard, op. cit., p. 97-98.
- (14) محمد علي محمد عفين، المرجع السابق ، ص 18.
- (15) نظر إلى تلك الرسالة في مجموعة محمد الطيب الأشهب ، السنوسي الكبير، (القاهرة ، د.ت.) ، ص 139—140 .
- (16) (د.ك.م.ت.) الفرمان السلطان عبد المجيد الأول بخصوص السنوسية وزواياها وبيان امتيازاتها ، في 15 ربيع الآخر 1277 هجرية (1860م). ويبدو أن إيفانس بريجار قد أخطأ في تحديد تاريخ هذا الفرمان المهم كما أخطأ في تحديد الشيخ الذي حملة من اسطنبول إلى الجغبوب ، كما أخطأ من نقل عنه ، وأود هنا الإشارة إلى الدكتور محمد فؤاد شكري الذي وضع السلطان عبد الحميد الثاني في مكان أبيه السلطان عبد المجيد ، أنظر محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 76 ؛ أنظر كذلك E.E. Evans- Pritchard , op. cit., p. 94.
- (17) (د.ك.م.ت.) فرمان السلطان عبد العزيز بتأكيد امتيازات السنوسية السابقة والأمر بعدم التدخل في شؤون زواياها بتاريخ 25 جمادي الأولى 1286 هـ (1869م) .
- (18) يبدو أن كمال باشا هو نفسه نامق باشا أنظر شارل فيرو ، كشف بأسماء الولاة في الحكم العثماني الثاني ، 535.
- (19) (د.م.ت.ط.) رسالة الوالي كمال باشا إلى وزارة الداخلية ، في 1301 هـ (1883م)، ملفات السنوسية باللغة التركية ، ترجمة محمد الأسطى .
- (20) محمد فؤاد شكري ، المرجع السابق ، ص 60 .
- (21) (د.ك.م.ت.) تقرير قائم مقام جالو وأوجلة عن السنوسية وتعليق متصرف بنغازي علي بنود هذا التقرير في عام 1874 ، ملف ابن السنوسي (باللغة التركية) ، نقله إلى العربية عبدالسلام أدهم، راجعه محمد الأسطى .
- (22) المصدر نفسه .
- (23) المصدر نفسه .
- (24) المصدر نفسه .
- (25) المصدر نفسه .
- (26) المصدر نفسه .

- (27) (د. ك. م. ت) قرار عاصم باشا والي طرابلس إلى المسؤولين بالجبل الغربي يأمرهم باحترام الشيخ بلقاسم العيساوي أحد شيوخ السنوسية وعدم مطالبته بأي نوع من الضرائب وعدم التدخل في شؤون الزاوية التي أسسها للسنوسية في منطقة الجبل في 15 ربيع الأول 1292هـ (1875م).
- (28) للمزيد عن أسلوب حكم السلطان عبد الحميد الثاني أنظر مذكرات الأميرة عائشة ابنة السلطان عبد الحميد، والذي السلطان عبد الحميد، ترجمة صالح سعداوي صالح، (عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، 1991).
- (29) الدونمة هم فرقة عرقية دينية نزحت من أسبانيا والبرتغال فصارت تظهر الإسلام وتبطن اليهودية.
- (30) المصدر نفسه، ص 31؛ عن هذه الأسماء يمكن مراجعة محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص 79.
- (31) نقلاً عن محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه، ص 86.
- (32) محمد فؤاد شكري، المرجع نفسه، ص 69.
- (33) أحمد فهد بركات الشوابكة، حركة الجامعة الإسلامية، (عمان، مكتبة المنار، 1984م)، ص 230-231؛ شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، (القاهرة، 1977)، ص 160؛ أنور الجندي، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال أفريقيا، (القاهرة، 1965)، ص 24؛ افراح ناثر جاسم حمدون، السياسة العثمانية في ليبيا 1835 - 1912م، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة الموصل، 2001م)، ص 123.
- (34) حاكم بنغازي في هذا الوقت ليس موسى الكاظم باشا وإنما علي كمال باشا أنظر فرانثيسكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية، التاريخ الكرونولوجي لبرقة 1551-1911، ترجمة إبراهيم أحمد المهدي، (طرابلس، 2003)، ص 24.
- (35) (د. م. ت. ط.)، فرمان من السلطان عبد الحميد بتأكيد امتيازات السنوسية السابقة، وسرياتها على الزوايا التي أسست في طرابلس الغرب، في 26 ذي الحجة 1300هـ (1882م)، ملف السنوسية، ترجمة عبد السلام أدهم.
- (36) شارل فيرو، المصدر السابق، ص 525.
- (37) ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، (طرابلس، 1991)، ص 347.
- (38) أحمد صدقي الدجاني، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر (بيروت، 1967)، ص 200-201.
- (39) لوثرروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، وتعليق شكيب أرسلان، الجزء الثاني، (طرابلس، مكتبة الفكر، 1971)، ص 162.
- (40) المرجع نفسه، ص 162.
- (41) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص 81.
- (42) المرجع نفسه، ص 80؛ دي كاندول، المصدر السابق، ص 9.
- (43) محمد الطيب الأشهب، المهدي السنوسي، (طرابلس، 1952)، ص 69.
- (44) المرجع نفسه، ص 83-84.
- (45) كان رجال الاستعمار يوحون للعثمانيين ولغيرهم أن الرحالة الأجانب والسياح الأوربيين الذين قتلوا في الصحراء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، من أمثال أدور فوجل Edward Vogel في وداي في عام 1856، وفون بويرمان Von Buermann في عام 1863 وفون دردكن Von Dredgin ورفاقه على نهر جوبا في عام 1865، والآنسة والاكسندرا تينة بالقرب من مرزق في عام 1869 والضابط الفرنسي دورنو-دوبرير Dournaux - Dupe'rré وجوبرت Joubert على الطريق بين غدامس وغات في عام 1874، ثم الكولونيل فلاترس Flatters والضابطون ماسون Masson وديانوس Dianus في عام 1881، إنما قتلوا بتحريض من رجال الطريقة السنوسية.
- (46) صادق المؤيد العظم، المصدر السابق، ص 28.
- (47) لم تتوصل إيطاليا في هذا الوقت بعد، إلى تفاهم مع بريطانيا وفرنسا بشأن إقليمي برقة وطرابلس.
- (48) هنرييك دوفرييه جغرافي وسائح فرنسي أحد أبرز فقهاء الاستعمار الفرنسي في الصحراء الأفريقية الكبرى، ومن أشد المعادين للدعوة السنوسية، وكان يجانب الحقيقة والأمانة العلمية في وصفها. ولد في باريس في عام 1848 وتوفي فيها في عام 1892، قام بجولته الشهيرة في صحراء تونس والجزائر وطرابلس وفزان وبلاد الطوارق، وهو عراب العلاقات الفرنسية مع طوارق الأزرق. أنظر عبد الرحمن تشايحي، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي اعزازي، (طرابلس، 1982)، ص 70.
- (49) نقلاً عن ن. أ. بروشين، تاريخ ليبيا الحديث، ص 347.
- (50) أنظر محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص 67.
- (51) نقلاً عن محمد الطيب الأشهب، السنوسي الكبير، ص 44.
- (52) صادق المؤيد العظم، المصدر السابق، ص 53، 111، 141.
- (53) أنظر التقرير كاملاً في الوثائق العثمانية اعداد محمد الدويبي، ترجمة محمد الأسطى، (طرابلس، مركز الجهاد، 1990)، وثيقة رقم 37، ص 166، 172، 170، 174، 182. أعتقد أن إعداد الوثيقة لم يكن دقيقاً في توقيته، إذ أن رحلة مبعوث السلطان انطلقت كما هو مبين في مذكراته في تشرين الأول (أكتوبر) عام 1895، في حين أن التقرير مؤرخ في كانون الثاني 1895 وهذا لا يجوز. فأما أن يكون التوقيت في كانون الأول في عام 1895، أو في كانون الثاني 1896.
- (54) (د. م. ت. ط.)، تقرير قائم مقام جالو - أوجلة إلى متصرف بنغازي، المصدر السابق.

(55) نقلاً عن بروشين ، تاريخ ليبيا الحديث ، ص350-351 .

(56) صادق مؤيد العظم ، المصدر السابق ، ص 116 ، 141 .

(57) الوثائق العثمانية ، الوثيقة رقم 37 ، ص 182 .

(58) للمزيد من التفصيلات عن هذه المعاهدة أنظر عبد الرحمن تشايجي ، المرجع السابق ، ص 134-141 .

(59) E. E. Evans Pritchard, op. cit., p.98.

(60) أنظر فرانثيسكو روفيري ، المصدر السابق ، ص 170 .

Ibid., p. 98؛ وجاء في مذكرات صادق المؤيد العظم ، ص 170 : كما جاء في الوثائق العثمانية ، المجموعة الأولى وثيقة رقم 37 ، أن المبعوث العثماني صادق المؤيد العظم حمل معه في رحلته إلى الكفرة في عام 1895 أعلاماً عثمانية لغرض نشرها هناك . ويبدو أن هذه الخطوة لم توافق التوجهات السنوسية حتى عام 1908 عندما حمل عمر منصور الكيخيا علماً آخر إلا أن محاولته كصاحباتها . بيد أنه بعد عام 1910 صار السنوسيون يلحفون بالطلب من أجل رفع العلم العثماني في سماء الكفرة بوجه العدوان الفرنسي . وفي هذا العام وصل القائد العسكري العثماني كركاني المغربي وهو عربي من قبيلة المغاربة المتأثرة بالسنوسية فأصبح أول قائد عثماني يحتل الكفرة .

(61) أنظر أحمد شفيق، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية ، 1925 ، (القاهرة ، مطبعة حوليات مصر السياسية ، 1928) ، ص 1014؛ أنظر كذلك عبد العزيز عزت ، حدود مصر الغربية والموقف الدولي ، (القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1950) ، ص 5 .

(62) Ibid.,

p.99. وبعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في عام 1917 اجتهد محمد ادريس السنوسي بربط الجغوب بالأراضي المصرية ، وتأكيدها لذلك عقد اتفاق تالوت في 15 نيسان (ابريل) 1917 بين السنوسيين من جهة وبريطانيا وإيطاليا من جهة أخرى ، وبمقتضاه عادت الواحة مصرية وعهد إلى ادريس السنوسي بإدارتها وفقاً لشروط مصر وتحت سيادتها . مما دفع بالسفير الإيطالي في لندن الاعتراض على هذا الاتفاق بقوله "أن عدم حصول إيطاليا على واحة الجغوب والكفرة سيجعل إقليم برقة عديم الجدوى لإيطاليا " أنظر أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية 1925 ، ص 1015؛ فاطمة علم الدين عبد الواحد ، حدود مصر الغربية ، دراسة وثائقية (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994) ، ص 126 .

(63) عبد الرحمن تشايجي ، المرجع السابق ، ص 248.

(64) المرجع نفسه ، ص 253.

(65) المرجع نفسه ، ص 255 .

(66) (W. K. McClure ,Italy in North Africa ,(London,1913), p. 12-13 ; P. Longo, "Lo Snussismo" Pionieri Italiani in Libia,(Milan,1912),280-283.

(67) IIR. Agente E Console Genrale in Egitto Tugini al Ministro Degliaffari Esteri , Cairo, 24April,1901. الوثيقة مترجمة عن الإيطالية من قبل مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق

والمخطوطات ، ملف محمد علي السنوسي ، رقم 27 ، وثيقة رقم 19 .

(68) ن. أ. بروشين ، تاريخ ليبيا الحديث ، ص 390 ؛ كارلوقوتي بورشينايري ، العلاقات العربية الإيطالية من 1902 إلى 1930 ، من مذكرات أنريكو أساباتو ، ترجمة عمر الباروني ، (طرابلس ، مركز جهاد الليبيين ، 1980) ، ص 137 .

(69) ن. أ. بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، ص 390 .

(70) خليفة المنتصر ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، (طرابلس ، 1963) ، ص 68.

(71) أنظر ن. أ. بروشين ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، ص 390 .

ثبت المصادر والمراجع

أ. الوثائق

1. دار الكتب والمحفوظات التاريخية ، طرابلس، (د. ك. م. ت). فرمان السلطان عبد المجيد الأول بخصوص السنوسية وزواياها وبين امتيازاتها، في 15 ربيع الآخر 1277 هجرية (1860م) ، ملف السنوسي .
2. (د. ك. م. ت) فرمان السلطان عبد العزيز بتأكيد امتيازات السنوسية السابقة والأمر بعدم التدخل في شؤون زواياها بتاريخ 25 جمادي الأولى 1286 هـ (1869م) ملف السنوسي .
3. (د. م. ت. ط). رسالة الوالي كمال باشا إلى وزارة الداخلية ، في 1301 هـ (1883م)، ملفات السنوسية باللغة التركية ، ترجمة محمد الأسطى ، ملف السنوسي .
4. (د. ك. م. ت). تقرير قائم مقام جالو وأوجلة عن السنوسية وتعليق متصرف بنغازي علي بنود هذا التقرير في عام 1874 ، ملف ابن السنوسي (باللغة التركية) ، نقله إلى العربية عبدالسلام أدهم ، راجعه محمد الأسطى ، ملف السنوسية .

5. (د.ك.م.ت) قرار عاصم باشا والي طرابلس إلى المسؤولين بالجبل الغربي يأمرهم باحترام الشيخ بلقاسم العيساوي أحد شيوخ السنوسية وعدم مطالبة بأي نوع من الضرائب وعدم التدخل في شؤون الزاوية التي أسسها للسنوسية في منطقة الجبل في 15 ربيع الأول 1292هـ (1875م)، ملف السنوسية .
6. (د.م.ت.ط.) ، فرمان من السلطان عبد الحميد بتأكيد امتيازات السنوسية السابقة ، وسريانها على الزوايا التي أسست في طرابلس الغرب ، في 26 ذي الحجة 1300هـ (1882م)، ملف السنوسية ، ترجمة عبد السلام أدهم .
7. التقرير الكامل لزيارة صادق المؤيد العظم، في الوثائق العثمانية اعداد محمد الدويبي، ترجمة محمد الأسطى، (طرابلس ، مركز الجهاد ، 1990)، وثيقة رقم 37 ، ص 166، 170، 174، 182 .
8. IIR. Agente E Console Genrale in Egitto Tugini al Ministro Degliaffari Esteri , Cairo, 24April,1901. الوثيقة مترجمة عن الايطالية من قبل مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق والمخطوطات ، ملف محمد علي السنوسي ، رقم 27، وثيقة رقم 19 .

ب. المصادر والمراجع

9. الأشهب ، محمد الطيب ، السنوسي الكبير، (القاهرة ، د.ت.).
10. _____، محمد الطيب الأشهب ، المهدي السنوسي ، (طرابلس ، 1952).
11. بروشين ، ن. أ. ، تاريخ ليبيا في العصر الحديث ، من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين ، ترجمة عماد حاتم ، (طرابلس ، 1991) .
12. _____، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969، ترجمة عماد حاتم، (طرابلس، 1988) .
13. بورشيناري ، كارلوقوتي ، العلاقات العربية الايطالية من 1902 إلى 1930 ، من مذكرات أنريكو أساباتو ، ترجمة عمر الباروني ، (طرابلس ، مركز جهاد الليبيين ، 1980).
- تشايجي ، عبد الرحمن ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي اعزاري ، (طرابلس ، 1982).
14. الجمل ، شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، (القاهرة ، 1977) .
15. الجندي ، أنور ، الفكر والثقافة المعاصرة في شمال افريقيا ، (القاهرة ، 1965).
16. حمدون ، افراح ناثر جاسم ، السياسة العثمانية في ليبيا 1835 - 1912م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2001) .
17. حميدة ، علي عبد اللطيف ، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا 1830-1931 ، (بيوت ، 1995).
18. الدجاني ، أحمد صدقي ، الحركة السنوسية نشأتها ونموها في القرن التاسع عشر (بيروت، 1967).
19. روسي ، أتوري ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى 1911 ، ترجمة خليفة محمد التليسي، (بيروت، الطبعة الثانية 1991) .
20. فرانسيسكو روفيري ، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية ، التاريخ الكرونولوجي لبرقة 1551-1911 ، ترجمة ابراهيم أحمد المهدي ، (طرابلس ، 2003).
21. زيادة ، نيقولا برقة الدولة العربية الثامنة ، (بيروت ، 1950).
22. ستودارد ، لوثرروب ، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، وتعليق شكيب أرسلان، الجزء الثاني ، (طرابلس، مكتبة الفكر، 1971) .
23. السنوسي، محمد بن علي، الدرر السنية في أخبار السلالة الادريسية ، المجموعة المختارة، (مانشستر، 1990).
24. _____، إيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن ، المجموعة المختارة ، (مانشستر، 1990).
25. شكري ، محمد فؤاد السنوسية دين ودولة، (بيروت، دار الفكر العربي ، 1948).
26. شفيق ، أحمد ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية، 1925، (القاهرة ، مطبعة حوليات مصر السياسية ، 1928).
27. الشوابكة ، أحمد فهد بركات حركة الجامعة الاسلامية ، (عمان ، مكتبة المنار ، 1984م).
28. جمال الدين الشيال ، محاضرات عن الحركات الاصلاحية ومراكز الثقافة في الشرق الاسلامي الحديث ، (القاهرة ، جامعة الدول العربية، 1957م) .
29. عائشة ابنة السلطان عبد الحميد، والدي السلطان عبد الحميد، ترجمة صالح سعداوي صالح ، (عمان ، دار البشير للنشر والتوزيع ، 1991) .
30. عبد الواحد ، فاطمة علم الدين حدود مصر الغربية ، دراسة وثائقية (القاهرة ، 1994).
31. عزت ، عبد العزيز ، حدود مصر الغربية والموقف الدولي ، (القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 1950).
32. دي كاندول ، ايريك أرمار فولي، الملك ادريس عاهل ليبيا ، حياته وعصره ، ترجمة محمد القزيري، (دم، 1989).
33. عفین ، محمد علي محمد ، الحركة السنوسية وعلاقتها بالقوى الإقليمية والدولية 1841-1912، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة الموصل لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث في عام 2006 .
34. فيرو ، شارل ، حوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الاحتلال الايطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، الطبعة الثانية ، (بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1983).
35. المنتصر ، خليفة ، ليبيا قبل المحنة وبعدها ، (طرابلس ، 1963).

- 36 Burke, . Edmund III , "Understanding Arab Protest Movements", Arab Studies Quarterly , Vol.8 , No.4,1988. 37 Evans – Pritchard , . E. E., The Sanusi of Cyrenaica(London, 1949) . 38
- .39 Longo, P., "Lo Snussismo" Pionieri Italiani in Libia,(Milan,1912) .
- .40McClure , W. K., Italy in North Africa ,(London,1913).